

١٠٩٢
226

يعقوب بن سيدي علي

سيدي علي زاده في النحو




5923
1092

١٠٩٢

١١٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا يبلغ كنهه جاد اى لا يصل الى
تصوره بحقيقة كل من يجد فى اكتسابه باى طريق
كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره
بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه حاد بالحا المهملة
على معنى انه لا يبلغ كنهه من اى تحده فليس شئ
لخلوه عن هذه الفايدة اعنى الاشارة الى عدم الوصول
باى طريق كان على ان فيه ايهام جواز التحديد
بدون البلوغ الى كنهه وهو بط ولا يحصى اى
لا ينضبط عدد نعمه عاد فى الكشاف وان تعدوا
الله لا تحصوها اى لا تضبطوا عددها فالاحصا
ههنا استعمل فى الضبط فقط على سبيل التجريد

كما

النفوس الا نفس واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب
ما بعد الا بحسب العامل فى الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك
اى بقدره بعدده وكاية حسب اذا كانت بحروره بحرف
الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وربما
تسكن فى ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل ههنا
وهو لا املك يقتضى النصب فيكون منصوبا به وانما سمى
هذا الاستثناء اى المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء
مجهول فرغ بالتشديد له اى هيئ للمستثنى العامل
الذى قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا
مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول
انما المفرغ فى الحقيقة هو العامل بحذف المستثنى منه
وجعل اعرابه اى المستثنى منه لما بعد الا اى المستثنى
فيسمى اى ما بعد الا باسم المستثنى منه اعرابه من الفاعل
والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءنى الا زيد حكمنا
بانه فاعل لجاء وهو فى الحقيقة بدل من الفاعل المقدر

بدليل جواز ما قام الا هند امتناع ما قام هند وما

ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات

الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد ان

نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا وما امتلأ الاناء

الا ماء ولا تقول لا تمشي الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية

المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه

هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيها

مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها

خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول

اي جزء منه ولا محل له من الاعراب لان الكائن في

محل النصب ما قيل هو مجموع المقول جزؤه على ما صرحوا

عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا

تقديرا والواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول و

جوه ايضا نصب على المصدرية فانه من الفاعل التي يجب حذف

فعلها مثلا سقيا ورعيا اي واض ايضا اي رجع رجوعا

لما

ومتشوقة الى ذكر التابع الاول اي انا اذا قلنا سلب

زيد تعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد

بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده

او غير ذلك فتشتاق الان تذكر ثوبه وهذا الشرط

منتف فيما قلتم من المثال المذكور فلا يكون من

بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار

الاقسام في الاربعة كذا اي كالمذكور ههنا ذكر

في حواشي المطول لشريف الدين الجرجاني رحمه

لكن فيه ما فيه ما موصولة مبتدأ فيه جملة ظرفية

صلة والعائد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي

انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور

البارز عائد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم

خبر المبتدأ اي ما ثبت في المذكور في حواشي المطول

من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا

لانه مثله لا يخفى ذلك اي حصول ما فيه على الفطن

هو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعنى قوله فيهما فيه
اشارة الى اعتراض يرد على حواشى المطول على
زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه يتعين كونه من بدل
الغلط انه يجوز ان يكون المثال الاول والثانى من
بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه اعنى
علاقة الملكية والاخواة التى هى غير الكلية والجزئية
وكذا المثال المذكور من بدل الاشتمال ان كان
مع رؤيته والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه
اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود تعلق لا يكفى
فى بدل الاشتمال وان توهم الشيء كفايته نظرا الى
ما يفهم من ظاهر كلامهم فى تقسيم البدل الى الاربعة
بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق
الخ على ما صرح به فى مواضع لا يحصى فى الكلام
متعلق بجاعل والمفعول الثانى لجاعل قوله كالملح.

اما

اما الكاف واحده اى هو اما الكاف وحده نصب
على الحال وان كان الكاف خبرا لكنه حال منه مفعولا
معنى وتقديره اى اما ان يجعل الكاف وحده
اى منفردا ان جعلناها اى الكاف فهو يذكر
ويؤنث وكذا فى الحروف يجوز تانيثه بتاويل
الكلمة وبذكره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما
يستقيم على راى الاخفش لا على راى سيبويه
فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث
يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اى عن ثغر مثل البرد الذى يذوب لطافته ان قلت
ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرفا جرا
قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسما يكون الملحوظ
بها تشبيها فعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة
الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها
تلك المعانى بخصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها

يعرف ذلك بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء
المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناها حرفا
جر اى كائنا كالملح وفى الطعام متعلق بجاعل ايضا
كلاهما اى قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرفا
لغو لا مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح
على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل
احد جزئى الكلام اعنى خبر المبتدا لان الجعل الكاين
بمعنى التصيير يجرى مجرى افعال القلوب في مجرد
الدخول على المبتداء والخبر في خصايصها على ما
صرحوا عليه وبقولنا في مجرد الدخول عليهما
لا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث
قال من افعال القلوب المستدعية للمفعولين
الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني
فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد
المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين

من

من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها من
ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع
الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على احدهما
الذى عددت من خصايصها حتى يرد ما ذكرتم بل
المراد امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه
نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر
قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او
مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف
لاحتياجه الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبته
له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى
في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون
مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون
المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا فيه
بفتح الميم اى يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا
معنى عامله وان لم يعلم بالفاظ العربية واوضاعها

والثانى ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول
والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط
الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو المرور
وليس متضمنا فى الجار والمجرور
بل هو امر خارج عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا
مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثانى عن
قولنا زيد فى الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة
عليه فههنا المتعلق مقدر فى الظرف لكنه ليس من
الافعال العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى
قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد
عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام
الذى هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار
اليه الشريف فى شرح المفتاح وقد صرح الفاضل
اليمنى بانهم يقدرون فى الظرف المستقر فعلا

عاما اذا

اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت
فلا بد من تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام
فى هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف
المحقق فى حواشى الكشاف من ان هذا القسم من
الظرف انما سمى مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله
وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة
كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم
معها شىء من خصوص الافعال كان المقدر
بحسب المعنى فعلا خاصا كما فى بسم الله الرحمن
الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع فى
القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ بسم الله
واخرى يفهم بقرينة الشروع فى القيام خصوص
فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك
بحسب المقامات قال وذلك اى تقدير الفعل
الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا الا انه

معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز
تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان
تقدير الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة و
فسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى
كلامه وحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق
متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور
لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه
الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل
ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها
واللغوية بعدم احدها مثال المستقر نحو زيد في
الدار اذا قدر المتعلق حاصلا او مستقرا او موجود
او كاينا او ثابتا او غير ذلك ومثال اللغو زيد
حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم
الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال
اى مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك

كما

كما يشعر به كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر
وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو
ان الظرف هذا لغو بالنظر الى الكلام لانه فضلة يتم
الكلام بدونها ولانه ملغى من وجه العمل حيث لا
يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض
المحققين من شراح اللب وهو تسمية خالية
عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما
انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث
ففيه اذن اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا اى خاصا
عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول
خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى وما لاحظ
من الاعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل
هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر
اللام لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل و
يتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين

ان اقول قال المستقر حظ ومحل من الاعراب دون
اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحقق ويبين غرضهم
منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحل
حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب
واجازوا في معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا
على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل اخر له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا
محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا ترى
انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب
من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل اخر غيره من
جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال
الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى
ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في
الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق
الذي يحل عقد الفحول ويزول به تحير العقول

وهو

وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين
من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور
ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب
والمنصوب المحل على مفعوليته هو المجرور فقط
وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف
لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار
مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد
جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله ولانه لو كان
الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت
لانه لو تعلق به لكان ظرف لغو فلم يكن له محل من
الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملائم
لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر
في كتب المتاخرين من ان التحقيق هو المنصوب
المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر
الجار في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة

والتضعيف وان جعل القوم الجوع منصوبا
بمحل نسا محاهذا بقى لنا اشكال وهو ان الظا من
قول الله ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو
جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه
وهو الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا
وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا او
لم يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما
بل قد اعترف به الشه فى هذا الكتاب تامل ولا تغفل
فانه على وزن لا تنتصر فانه بحث شريف والصلوة
مجرورة معطوفة على حمد الله اى اما بعد الصلوة
وهى اى الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن
عباده من الجن والانس دعاء ومن ملائكته
استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان
احدهما اللغوى وهو الدعاء قيل فيه مساهلة
لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة فى الدعاء بل

مشترك

مشترك بين الثلثة بجمعها قوله تع ان الله
وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما فان قيل كيف
استعمل فى معنييه معا والصحيح ان عموم المشترك
لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه استعمل فى معنييه
معا فان تقديره ان الله يصلى وملائكته يصلون
على صرحوا به وثانيهما شرعى وهو الاركان
المعلومة اى الفرايض الستة التى هى التحريمة و
القيام والقراءة والركوع والسجود والقعود
والقعدة الاخيرة مقدار التشهد وافعال المخصوصة
كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع
السجود ووقت القيام وغير ذلك من الوا
جبات السنة التى هى قراءة الفاتحة وضم
السورة اليها ورعاية الترتيب فى ما تكرر فى
الصلوة على سبيل الفريضة بل الاركان ف

والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في
القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين
للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير
والثناء والتعوذ والتسمية والتامين سرا
ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح
الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه
وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجليه
اليسرى ونصب اليمنى والادب التي هي كظم
فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عضوالها
عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع
فمن اين جاء ان يكون الصلوة من الله بمعنى الرحمة
ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده
وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما موافقين
لمعناه اللغوي تدبر قلت لما كان الصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال

المخصو

المخصوصة وغاية وهي الرحمة بالرفع عطف
على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير
متصور لانه من الله دعاء والدعاء سؤال يقارن
الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه
عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان
الرحمة في الاصل العطف ورقة القلب وهي كيفية
نفسانية يستحيل في حقه تعالى فيحمل على نهايتها
وهي الانعام وبمثل هذا تاول الكيفيات النفسا
نية المنسوبة الى الله تعالى في القران كالحياء و
الغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة
عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو
الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع
في ثبوت الحكم لهما نحو قام زيد وعمرو واو في الحصول
من شيء نحو قام زيد وقعدا وفي التحقق نحو قام
زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتب التابع

او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس
في الواو دلالة على هذه الاحتمالات وان لم يخل
الوجود عن احدها وتعين احد بمعونة القرينة والفاء
الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم المو
ضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة وان كان في الرتبة
فيقال ثم ههنا للتراخي الرتبة اي هو للاشعار
بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر
رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى
او بالعكس وهي اي ثم لا يجئ الا عاطفة مطلقا سواء
كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء التانيث للتاكيد
فتختص بعطف الجملة كما مر في قوله فمضيت ثمت قلت
لا يعنيني قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث
وهذه العلامة العلامات تتصل بالاسم والفعل
الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن
الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل
جميعا

جميعا ويقل دخولها في الحروف فاذا دخل
حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتبقى
تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع
مع الانتهاء الى مدخولها في الاعتبار بشرط
كونه الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف
عليه ولو بتاويل وسيجئ منا تحقيقه واو او
اما الموضوعان لاحد المتعددة مبهما لكن لم يجب
في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما كلزوم
الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة
وسيجئ تفصيله وقيل بينهما فرق آخر
من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال
لا تضرب اما زيدا واما عمروا ويقال او عمروا
ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يرد بلا واو نحو
خذ اما هذا اما ذلك وربما يجئ غير مكررة
ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكررها نحو

اما ان تكلمنى جميلا و الا فسكت فقوله ان تكلمنى
مبتداء خبره محذوف اى تكلمك بالجميل موجود
العوض ان الشرطية المدغم نونها فى لام لا النا
فية وربما يجئ بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب
وام وهى متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة
الاستفهام ويطلب بها تعيين ما ثبت من احد
الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها
الجملة ويجئ بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة
وهل ولا الموضوعة لنفى ما ثبت للمعطوف عليه
عن الفرد الذى عطفته نحو جاءنى زيد لا عمرو ولا
يجئ الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل المو
ضوعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا
كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفى
الى النفى او الى الاثبات ولكن المخففة الموضوعة للا
ستدراك اى لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط

فيما

فيما قبلها كبل ويكون ذلك فى المفرد وفى الجملة
لكن فى المفرد بعد النفى اذ لا بد من مغايرة ما بعدها
لما قبلها ولا محالة لاعتبار معنى النفى فى المعطوف
هذا وهى ثمانية عند البعض وهى ما عدا اما
ولكن واحد عشر عند السكاكى حيث قال فى المفتاح
واى على قولى لكن الجملة على ان ما بعد اى عطف
بيان لما قبله وقد ايد رأيهم بان الائمة اللغة
يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بل تاكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان تناسب
الحروف العاطفة تقتضى المغايرة بين المعطوفين
فان العطف التفسيرى بالواو والفاء قليل و
وتسعة عند البعض ومنه الزمخشرى وهى ما عدا
اما لان فيها اى فى اما مانعا لكونها للعطف اللازم
فى لكونها صلة المنع وقوله من وجهين صفة
لمانعا اى مانعا كائنا من وجهين الاول وقوعها

قبل المعطوف عليه في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو
والثاني دخول حرف العطف عليها في قولنا واما عمرو
فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف
اخرى عليها الا ترى انه لا يقال جاءني زيد واو
عمرو فلهذين المانعين لم يجعلها ذلك البعض
للعطف والحاصل انهم اي القائلين بان حروف
العطف تسعة لم يجعلوها حرف العطف لورود
السؤال على من يجعلها في نحو قولنا جاءني
اما زيد واما عمرو وبان يقال ان حرف العطف
فيه اما الاولى واما الثانية فان كان الاولى كما
فما المعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار
وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة
الى الواو والتي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال
مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان
للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلاثة اقوال فقال

بعضهم

كما قالوا في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا وحار اي
صار تحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام
ونان اي صار مستنيرا بانوار احسانه اشباح
جمع شبح العالمين بفتح اللام والصلوة على من
لم ير اي من لم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا
واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين ما يبقى
من رسم الشيء للكف الا طمس ومحا من المحو
عطف تفسيري وفي مختار الصحاح الطموس
الانمحاء عن باب دخل وجلس وطمسه وغيره
من باب ضرب فهو متعد ولازم والدروس عطف
على اثرا ولا زائدة مؤكدة للنفي اي ولم ير دروسا
في رسوم الكف الا زال وعفاه في مختار الصحاح
عفى المنزل اندرس والمحي وعفته الريح
ويتعدى ويلزم وبانهما عدا انتهى فهذا
القرينة مؤكدة لما عطف عليه بحسب المعنى

ما الفرق بين طمس ومحا
عموم وخصوص
مطلقا الطموس
اخص والمحو ا[illegible]

محمد بالجر المبعوث بالهدى اى بالاهتداء او بالهداية
للناس فان هدى يجيء لازما ومتعديا والنور
اى بالنور الذى كان يتلالأ فى جبهته اى بنور
الاسلام الذى طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة
الكفر المنشرح بيمن مقدمه بالفتح والتكوة مصدر
ميمى من قدم اى محمد الذى ينشرح ببركة قدومه
بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح
المعتمد على الموصول والصرور عطف على القلوب
المنشرح بالجر صفة نسبية بمحمد اى صفة جرت
على غير من هى له والصلوة على آله الكرام جمع كريم
واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة
الى الاوراق التى كتبها اشارة ذهنية او حسية
بناء على ان الديباجة هذه متأخرة عما كتبه كما
هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب
المصباح فى المختار الصحاح الديباج ان الخدان فكان

ماذكر

تماكن فى اوايل الكتب حدها ووجهها فلذلك
سمى بالديباجة ماخوذة من غرايب الفوائد المفتاح
وابتداى انا او لا ينصب على الظرفية اى قبل
اعراب الديباجة باية من كتاب الله تعالى تبركا
وتيمنا وعرفوا الاية بانها طائفة من القرآن
المبين اولها واخرها توفيقى يتصل بعضها حتى
الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة وبيت
بالجرى اى ابتدائه ببيت من الابيات ليفيد مهارة
هو وعرنا اى حذاقة فى باب الاعراب واعتبادا
عليه يقال مرن على شىء من باب دخل تعوده
واستمر عليه كذا فى مختار الصحاح معتصما حال
من فاعل ابتدأ من الله بحبل الرشاد اى متمسكا
بحبل الرشاد كائنا من الله وقدم الحال اعنى من الله
على ذى الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم
يجز فى الاصح للسجع فى الافعال اعتصم به

عمّسك وما وقع في بعض النسخ حبل الرشاد
بدول الباب لا يساعده كتب اللغة التي رايناها
فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة
للاستقامة ومعتذرا عطف على مغمصا بان
يشغلي الى غيرها مبذول والعذر اي الاعتذار
عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى قال
رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض
فاعله مستتر فيه راجع الى موسى عليه السلام رب
منادى بحرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزا
بالجيم والزاي المعجمة اي اكتفا بالكسر فانهم قالوا
ان يا المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وفتحه
وهو الاكثر في الاستعمال اذا لم يلزم من اسكانه
اجتماع الساكنين وجاز فتحه كما جاز اسكانه في غير
النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة وهذا
الحذف في غير النداء قليل الا في الفواصل والقوا

في لان

في لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
من الكلام هو غير النداء وانما هو لتوجه
المخاطب فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه
الى الملق وجاز ابداله الفا ايضا لانه نوع من التخفيف
ولا يكاد هذا الابدال يوجد في غير النداء
نحو يا صبا تجاوز عني وعليه قوله عليه السلام
انفق بلالا بغير التنوين اصله يا بلالي فحذف
ياؤه وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روي
مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس
نحو كل فرعون موسى فليس مما نحن بصدده
لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبه الفا
في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان
مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في يا عدوي
يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا
هذا ما قالوا فعليك به ينفعك في مواضع

قولهم يا ربنا نسخه

شئ ومحل رب بدون الياء المحذوفة منصوب
لانه مفعول به لان معناه اريدا واعنى رب
ويا رب مع سابقها اى آخرها وغايتها يقال قوا
الجيش اى موخرها يعنى ان قول رب مع قول
الى لا املك الا نفسى واخى فى محل النصب لكونه
مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة
التى لا يقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الا
عراب لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب
بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة
قيامها موقع المعرب وهذا مشهور لاشتهره
بالضم ما يستريه اى لا شك فيه فهذه الجملة
اى الجملة يا رب مع سابقها ليست بواقعة موقع
المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اى مقول
القول الذى قصد به الحكاية بجملة محكية مستقلة
ليس الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول

بيارب

بمعنى

بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكثيرا
ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم الا
ان يقال لفظا يقال متصل بالاستثناء فى الاكثر
لنفى الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكل او اثباته
والواقع خلافه نحو ما جاءنى القوم او جاءنى اللهم
الا زيدا فمعناه لا تواخذ فى يا رب فان كلامى الا
غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند
السامع فكانه قال ايها المستمع اعلم انى ادعو
الله تعالى يشهد على كلامى انه حق واستثناء
صدق وقد يقال قد جرت العادة بالاستعمال
هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف فكانه يستفاد فى اثباته
بالله واصله يا الله ام اى اقصدنا بالخير فحذفت
حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر
عوض عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان
قال ههنا بمعنى ذكر وبمثل هذا يول قولهم

قولنا ضربا مصدر وغير ذلك يكن لا يكون الجملة
واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول
ذكر والكلام فيما اي في جملة وقعت فيه
بل جوابه الصحيح الا هذه الجملة واقعة موقع
مفعول لا يكون الا مفردا يعني انا لا نسلم انها
ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار
كونه مقول القول حكاية عن واقعة وجملة
واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في
موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكم بانه منصوب
المحل لكن لا تخفى عليك ان قول ذلك القائل
في محل النصب لكونه مقول القول يا يحلى عنه
هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة
مقول القول في محل النصب ولهذا عدوها
احد الجمل السبع التي لها محل من الاعراب
حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب

والى ما لها محل منه ويشعر بذلك قولهم
ان مقول القول يكون جملة محلية ولا يكون
ولا يكون لفظة منصوبا الا اذا كان مصدرا
كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى
الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول
احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر
وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على
هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى
واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان
للمفعولية وكذا الفاعلية انما نظر الى معنى الاسم
الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا يكون
الا لفظا مفردا لا جملة فح يستقيم الكلام ويحصل
المراد بفتح الميم المطلب من رام الشئ اي طلبه
كذا في شرح جمال الدين لكشاف وكذا اي كون
القول المذكور منظورا فيه قولنا ان الكلام

لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم منظور فيه

ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام

مع انه مركب من حرف النداء واسم وهو المنادى

للمنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حرف

النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح

مع قوله وجوابهم مبتداء وخبره قوله مزيف

اى جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل لما

مر حيث قال لان معناه اريد وادعو رب فيكون

مركبا من فعل واسم هذا مزيف منظل بانه لو

كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب

لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد واعني

او ادعو كذلك اى محتمل لها لكن يمكن ان يقال ل

نصرة ينصب على انه مفعول له لهم ان الملازمة

في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا

للصدق والكذب ممنوع انما يصدق تلك

الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا

وهو ممنوع لا يجوز ان يكون ذلك الفعل

المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والا

نشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع

والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت و

واعتقت وزوجت فانه اى لفظ بعت و

كذا نظائره مشتركة بين الاخبار والانشاء

فان بعت يستعمل مثل الانشاء البيع تارة

اى مرة وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف

اى تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل

تارة بعد تارة اى مرة بعد مرة والجمع تارات

وتير كقصب وربما قالوا فعله تارا بعد تار

بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على

الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل

في مرة في قولك ضربته مرة وكذا الفاظ ادعو

يستعمل تارة لانشاء النداء به واثباته بهذا
اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة الاتية
فلا يرد السؤال فلا باس لنا ان نذكر ههنا
معنى الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو
ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقو لك
زيد قائم فان صفة لاظهار مدلوله وهو
ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت
به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو في بعت
صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات
مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله فهو
الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه
اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من
المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي
يكون لاثبات صدور البيع منك الان فا لوا
هذا اللفظ مبني على الفتح بناء لازما اما المشابهة

اسم

اسم الاشارة للان قولك الان معناه هذا الوقت
علما هو مذهب سيبويه واما المشابهة
للحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون
في الاستعمال مع لام التعريف وسائر الاسما
يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف وتنكر
ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه يمتنع اللام
شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح
اللباب وهذا المذكور من قولنا اما لاظهار مدلوله
معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان بين يدان
قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان خرج
عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية
لكن يتناولها في التحقيق لان معناه هو هذا
المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار
اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق

في نفس الامر من النسبة باحد الازمنة الثلثة
فيدخل فيه نحو يضرب حالا واستقبالا ونقول
انه ليس من قبيل التعريفات المساوية بل
من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم
كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا
كذلك او نفيه عطف على اثبات اى نفي ما ثبت
على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب والانشا
اثبات ما لم يكن اى ما لم يوجد بعد كطلب الفعل
في الامر وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان
بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجد له فهذا
اى قولنا اما اظهار مدلوله او لاثبات مدلو له
معنى قول اهل المعاني اى قول علماء علم المعاني
والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج
تطابقه اى تطابق تلك النسبة بذلك الخارج
او لا تطابقه فخبر والا اى وان لم يكن لنسبة

الكلام

الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فالا ههنا
ليست حرف استثناء بل مركب من ان
ولا فانشاء بيان ذلك ان الكلام الذى دل
على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت
بان هذا ذلك او بالنفي بان هذا ليس ذلك
مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
لا يد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او
سلبية لان اما ان يكون هذا ذلك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهوم
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع
والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع
واردت به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد له من
وقوع بيع خارج بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته

لذلك الخارج بخلاف بعت للانشاء فانه لا
خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا
اللفظ وهذا موجد له فالبحث طويل الذيل اى كثير
الاطراف والجوانب قوله فيه قوله فالاولى الرجوع الى ما
نحن فيه من اعراب الاية الكريمة اى انّ حرف من حروف
المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك
لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر
اى منوى وهو انا الا حرف استثناء ههنا وانما قال
ههنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد
يكون صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور
محلا للاضافة النفس ونفس المضاف لياء المتكلم منصوب
تقديرا بلا املك هذا على رأى الشيخ ابن الحاجب واما
على مذهب بعضهم فمنصوب محلا وبلا نشأ الى مذهبين
قال في ما سبق ومحل ربّ منصوب والاستثناء هنا
مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيأ ونفسا

النفوس

اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف اى واخى لا يملك الا نفسه
او خبر مبتدأ محذوف اى ومثلى اخى وانما حذف المبتدأ
او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان ان
قلت كيف يعطف على اسم انّ المفتوح والكلام في كون
اخى مرفوعا قلت المضاف مقدر اى على محل اسم ان
المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض
النحاة من انّ المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده
لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف
على فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا
لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح
عند البصريين بناء على ان المرفوع المتصل صار كالجزء
مما اتصل به لفظا ومعنا اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث
ان الفاعل كالجزء من الفعل اذ لا بدّ للفعل منه فلو عطف
عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد

بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع
استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف و
ولو اكد وحده كان كالو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد
ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف
لشرح المطالع وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام
وطول الكلام قد يغني عما هو واجب فيحذف طلبا للاختصار
نحو حضر القاضي امرءة بحذف تاء التأنيث من حضرت
ونحو افطوا عوتا بالنصب بحذف نون الجمع من الحا
فظون فاغنا وه عما ليس بواجب اولا او فاعل فعل
محذوف اي ولا يملك اخي الانفسا او ينصرانا ويقدر
له الخبر يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم
الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو
الاغلب لقواة الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخي
لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة اني لا املك

والفرق

ء الفرق بينه وبين الوجه الثاني ان العطف فيه وان كان
من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس
عطفا على جملة اني لا املك على ما اشرنا اليه هذا
هو المتبادر من قوله على جملة اني لا املك لكن الفطن
عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه
له في الموضعين اي في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب
التي سيأتي ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه من
قبيل عطف المفرد على المفرد الثالث ان يكون الواو للحال
ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مر
فوعا مبتدأ او خبر مبتداء محذوف ويفرق
هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا
معطوفا على شيء وفيه اي في وجه الثاني وجوه
ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان
يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال بدل قوله
الثاني الى آخره والواو للحال عطفا على قوله و

والواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث
كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط اقساما
كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه
ايضا لانه اما عطف على نفس المنصوب على انه مفعول
لا املك على الاسم ان اى على محله المنصوب المعتبر
بعد دخول ان عليه او عطف او مفعول معه ان يكون الواو
بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقى وجوه
النصب او قدمها عليها لكان اولى كما لا يخفى او بضمر ان
المشددة ويقدر له الخبر اى وان اخى لا املك
الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة اى لا املك
الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين
اى وحق اخى هذا تصوير للمعنى لان فيه مضاف
مقدرا والواو للعطف فهو على وجوه ايضا لانه
اما ان يعطف اخى على الضمير المجرور اعنى الياء
المحذوفة من رب اجتزاء بالكسر اى ورب اخى

ويعطف

او يعطف على الضمير المجرور فى نفسى كذا قيل
لكن فيه اى فى هذا القول وهو كون الواو للعطف
على الضمير المجرور فى ربى او فى نفسى ضعف يعلم
موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور
لا يكون الا باعتبار اعادة الجار سواء كان الجار
حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما فى الاية
المذكورة وذلك لان المجرور متصل بالجار باشد
اتصاله فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة
العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل
حتى يؤكده وتاكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس
او يعطف نفس المحذوف على نفس المذكور جملة
على حذف المضاف اى و نفس اخى على ابقاء بالجر
عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول
فانه كما يجوز حذف المضاف اليه مقامه فى الاعراب
نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اى اهل

القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول
كقوله اى الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا اى كل نار الهمزة فى اكل
امرا للاستفهام الانكارى وكل نصب على انه
مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور
وتوقد بضم الدال اصله تتوقد فحذف احدى التاءين
وانما قال على وجه لان فيه وجها اخر وهو انها مجرورة
معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه المذكورة فى انهى
ثمانية عشر هكذا فى النسخ اذ جملة الوجوه المذكورة
ههنا ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الاية فى كتب
التفاسير بعضه تصريحا اى اشارة والله اعلم من كل
وبعضه تلويحا
عالم بحقيقة اى بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ
من اعراب الاية الكريمة شرع فى اعراب البيت فقال
واما البيت فكقول اى الطيب من طلب المجد فليكن
كعلى يهب الالف وهو يتسم اعرابه من اسم موصول

يجئ

يجئ للعاقل غالبا على عكس ما من فوع المحل للابتداء
ئية طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى على
صلته وسيجئ لك زيادة تحقيق فى مباحث الصلة
المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عاد
عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء فى خبره عند
سيبويه ويدخل عند ابى الحسن الاخفش لكن بالحمل
على الزيادة فلا خلاف بينهما فى الحقيقة ومنها
ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او بمشابهته
للشرط فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء
عليه بخلاف الثانى وتلك المشابهة بان يكون ذلك
المبتدأ موصولا ونكرة موصوفة لابهامهما
ككلمات الشرط والصلة او الصفة فعلا
كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه
بالفعل على الاصح فصار الجزاء الذى يدخله الفاء
وهذا دليل على انه ادنى من الكلمات الشرطية و

وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصول بالموصول
المذكور وبمجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا
على معنى الشرط بل اذا لم يكن مانع عنه وهو ليت
ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن
على راى صاحب لعباب في شرح اللباب اذا تقرر
هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتداء الذى هو من بالفاء
وانما كان من بالفاء لان المبتداء اسم موصول وصلته
فعل وكلما كان المبتداء كذلك جاز دخول الفاء في خبره
كما سيجيء بعد هذا وعد بل وفاء وانما قال كان في
فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي و
المشتق متضمن لما اشتق منه فان قلت المناسب
ان يقول ويكون في فليكن اما تامة او ناقصة
فلم لم يقل كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة
والناقصة فهو قد اشهر فيما بين المعربين بالنسبة
الى كان دون غيره فان قيل لم قال لما تامة بالتاء مع

ان كان

ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان
فان قيل ما فائدة تاويله بلفظة بالتاء قلنا زيد
التاء في امثاله ليفيد وحدة اللفظ وان كانت لفظة كان
ناقصة فكعلى خبره اى فليكن الطالب للمجد ثابتا
لعلى وان كانت تامة فكعلى حال اى اسم كان ولو
قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف
اى كونا كائنا على انما قدر المضاف ليستقيم المعنى
يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد الى على
فيه نظر لان رجوعه الى على لا يستقيم على تقدير
كونه الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عائد
الى على او الى الطالب الالف نصب على انه مفعول
له ومحل جملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان
بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من على
على قوله قال بجواز الحال من غير الفاعل والمفعول
او محلها رفع على انه خبر مبتداء محذوف اى هو

اى على كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال اى على
يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب
الى الضمير اعنى هو او صلة حذف موصولها
اى كعلى الذى يهب الالف والصلة مع الموصول
فى محل الجر لكونها صفة على او جملة مستانفة
وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك
الجملة من الاعراب لان الجملة التى وقعت صلة او
مستانفة من الجملة السبع التى لا محل لها من
الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا
عن سوال مقدر واشار اليه بقوله يعنى لما
قال فليكن كعلى كانه قال قائل ما شانه اى امره
وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو يتيم
الواو فى وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء
ويتيم خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى
الضمير كما لا يخفى والجملة الاسمية على المبتداء

مع

مع خبره فى محل النصب للحالية وهذا القدر كاف
من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وقد دنى
اى قرب وقت الشروع للاعراب هكذا وجدنا
النسخ لكن المشهور تعديه الشروع بفى دون الى
ديباجة الكتاب اى المصباح بعون الله العزيز الوهاب
لكن لا بد الابد الفراق ومنه قولهم لا بد من كذا اى
كانه قيل لا فراق منه لنا اقلا من بيان امور
اربعة كائنة فى حث بفتح الحاء التحريض والاعراب
طالب النحو قوله على قرائته متعلق بالحث والقرائة
على وزن الدراية مصدر قراء الامر الاول من
تلك الامور الاربعة فى اثبات وجوب قرأة
بيانه اى بيان ذلك الاثبات ان قرأة النحو واجبة
لانها يتوقف عليها الواجب وما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب فقرأته واجبة اما بيان
الصغرى اى المقدمة الاولى وهى قولنا يتوقف

عليها الواجب فلان توحيد الواجب تع واجب فلا
شبهة وهو اى توحيد الكامل النافع فى الاخرة والاولى
موقوف على تصديق النبى عليه السلام الموقوف
بالمعجزة تصديق على اعجاز نظم القراة الموقوفة
تلك معرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالمو
قوف على الشئ موقوف ذلك الشئ فالتوحيد
موقوف على قراءة النحو بهذه الوسايط الثالث
واما بيان الكبرى اى المقدمة الثانية وهى ان ما
يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم فى الاصوليين
اى اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد
بيان المقدمتين ثبت المط وهو وجوب قراءة النحو
وعن عبد الله بن مبارك انه قال مات ابى وخلف لى
ستين الف درهم فانفقته منه ثلثين الف درهم فى
تعلم الفقه وثلثين الفا فى تعلم النحو والادب وليت
الذى انفقته فى تعلم الفقه فى تعلم النحو والادب فان

فان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد من
كتاب الله تعا وجدوا مكتوبا فى الانجيل انى انا
الله ولدت عيسى عليه السلام من عذراء
بتول اى منقطعة عن الازواج بتشديد اللام
فى ولدت فقراءوا بتخفيفها فكفروا والثانى
من تلك الامور الاربعة فى تعريفه اى فى تعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة فى شروعه
وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اى
علم بالقضايا الكلية التى يتعرف احكام جزئيات
موضوعها منها يعرف بها اى بتلك القوانين
احوال التراكيب العربية من حيث البناء والاعراب
والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اى
موضوع النحو وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث
فى ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا
التراكيب العربية اى الكلمة الواقعة فى التركيب

العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه
وغير ذلك احوال تلك الكلمة لا لنفس التركيب
يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب
او مبني واعراضها الذاتية احوالها من حيث
هي هي اى ذاتها من الاعراب والبناء ولو قال
ولو قال حيث هي هي او بواسطة امر يساويه
لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث
عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته
بان يكون منشاؤها الذات او لجزئه المساوي له
او للخارج المساوي له في الصدق او في الوجود
الاول كالتكلم للانسان فان لكل من جزئيه
دخلا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة له بجزئه
بجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع
كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له
في الوجود هذا فانه ينفعك مواضع شتى ومسائله

اى

اى مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذا
التراكيب اى كلماتها الواقعة فيها كقولك هذا الكلام
معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال
لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف وغير
منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي
القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها
الى موضوعها بالبرهان والحمل الذي ذكره
هو معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب
في الاصل والبحث حمل الى اخره ثم صحفه الناسخ
كما قرى يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف
الموضوع البحث والاعراض الذاتية اراد ان
يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض
الذاتية بقوله واعراضها الذاتية الخ ثم ينبغي
ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال على التراكيب
والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل

على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع
الحملية للموجبة واما الشرطية فبان يأول بمثل
هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معاند له في المنفصلة
واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب المحمول
فيكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث من
تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو
العصمة عن الخطاء في المقال اى في التركيب العربية
حتى يكون ذريعة اى وسيلة الى علم البيان
ويكون هو وسيلة الى معرفة فهم دقايق
القران و يكون هى وسيلة الى تصديق النبى
عليه السلام افضل الصلوة واكمل الرضوان
في مختار الصحاح الرضوان بالكسر الراء وضمها
الرضاء و يكون هو اى تصديق النبي عليه السلام
وسيلة الى توحيد الواجب الذى رازق الانس
والجان الانس بالكسر البشر الواحد انسى بالكسر

و

وسكون النون انسى بفتحتين والجمع اناسى والجان
ابو الجن كما ان ادم ابو البشر كذا في مختار الصحاح
المراد به الجن مطلقا وانما ذكر الجان لمشاكلة الرضوان
كما مر في الامر الاول ولابد علينا ان نبين شرف
النحو ومرتبته اقتداء لبعض المحققين فنقول
شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كالعلم الالهى
واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسية
واما بفوايد الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما
بحال يحصل لصاحبه الاخلاق والنحو جامع
لاكثرها فان كلام تع وكلام رسول الله عليه السلام
الدالين على ذاته تع وصفاته تع وعلى علم الفقه
النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان بحق
علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع
من تلك الامور الاربعة في بيان سبب وضع

هذا العلم وهو انا با الاسود الدؤلي الدئل بضم
الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابى
الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه
نسب ابو الاسود لكن لكن اذا نسب يفتح الثانية
فيقال دؤلى بضم الدال وفتح الهمزة سمع قارئا
يقرأ الله برئ من المشركين ورسوله بجر
رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين
على كرم الله وجهه اى ذاته واخبر بذلك المسموع
فقال امير المؤمنين وهذا اللفظ لمخالطة العجم العرب
وكثرة بالجرّ المولدين بفتح اللام وهم الذين و
لدوا فى العجم وبالعكس فينا اى والكثرة المولدين
فى ما بيننا وقال على تعليما له اقسام الكلمة ثلثة
اسم وفعل وحرف والاسم ما انباء اى اخبر
واشعر عن المسمى اى عن الذات التى وضع
له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انباء

عن

عن حركة المسمى اى عن احواله التى تنسب
اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك
نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر
والحروف ما اوجد معنى فى غيره اى ما دل
على معنى فى غيره اى معنى غير مستقل
بنفسه اى لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه
بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى فى قولنا زيد
فى الدار هو الظرفية المخصوصة التى يتعقل
الا بتعقل المتعلق الذى هو حصول زيد فيكون
ذكر المتعلق شرطا فى دلالة الحروف على معناه
بخلاف الاسم كذو وغيره من الاسماء اللا
زمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب
من غيره ذكر المتعلق لتحصل الفاية اى الغرض
من وضعه وهو جعله صفة لشئ لا لاجل ان دلالته
على معناه مشروط بذكر متعلقه فاعلم ذلك

واما ضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره متعلق بمحذوف في محل جر على انه صفة معنى
اى معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره
في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها
في نفسها كذا اى لا باعتبار امر خارج من كونها
في وسط البلد وقريبا في المسجد وغير ذلك
والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع
الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك
عضوين اى الشفتين وما سواه فرع عليه اى
ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل
وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات
الخمسة اعني المبتداء مع خبره وخبر ان واسم
كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي

الجنس

الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه
اوجزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او مشبها بالمشبه
بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون
واحدا فصاعدا الى الخمس والكثير ثقيل والنصب
خفيف فاعطى له طلبا للتعادل وما سواه من
المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة
اعني الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان
واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس
ملحقات بمفعول من حيث انها فضلة من الكلام
اومن حيث المجيء بعد مرفوع اومن حيث
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي
الجنس قالوا انهما مشبهان بالمفعول لان
اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما
مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة
والمضاف اليه مجرور اى الجر في الاصل للمضا

للمضاف اليه اي بالحروف الجارة او بالاضافة
المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا
يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما
في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي
هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط
اعنك ذهابا بالمسك التوافق وماسواه كا
كالمجرور بحرف الجر الزايد في المبتداء نحو
بحسبك درهم وفي الفاعل نحو كفى بالله شهيدا
١٠ وفي المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة اي تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور
بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن
الوجه فيكون للجر ورفع اللفظ منصوبا او مرفوعا
في التقدير فهي فرع عليه وملحقة بالجرور
الاصلي قال علي بعد هذا المقال لابي اسود
اي خاطبه ... فان المقول يستعمل بحروف

متعددة على معان متعددة يقال به اي حكم به
وقال عنه وقال له وقال عليه اي افترى عليه
وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا
المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول
علي رضي الله عنه انح هذا سمي هذا العلم نحو
او تيمنا بلفظ الشريف وقيل سموه النحو
لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم
يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطرق
المناسبة من الالفاظ وييسر قصدها بذلك
العلم ونقل في بعض الكتب هذه القضية هكذا
روي عن ابي الاسود الدوالي استاذ الحسن
انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه
فرايته مطرقا متفكرا فقلت بم تفكر
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم
لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اضع

كتابا فى اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك
فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا
من المسمى والفعل ما انباء عن الفاعل والحروف
ما انباء عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال
انح هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود
فجمعت اشياء وعرضها عليه وكان فى ذلك
حرف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها
قلت لم احسبها منها فقال بل هو منها
بل هى منها فزدها وحكى ان امراة دخلت
على معاوية فى زمان عثمان رضى الله عنه
فقالت ان ابى مات وترك لى مال ابني ان
فاستقبح معاوية ذلك فبلغ عليا رضى
فرسم لابى الاسود بوضع النحو ابو الاسود
اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع

ابو

ابو الاسود رجلا يقرا ان الله برئ من
المشركين ورسوله بجر رسوله فصنف
باب العطف والنعت ثم قالت له ابنته ما احسن
يا ابتِ ما احسن السماء بالضم على لفظة الاستفهام
فقال لها نجومها فقالت انما تعجب من حسنها
فقال لها قولى ما احسن السماء وانتحى
فاك فصنف باب التعجب والاستفهام واخذ منه
النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمى
وعيسى الثقفى وابو عمرو بن علاء واخذ
الخليل بن احمد بن عيسى الثقفى واخذ من
الخليل سيبويه وعلى بن حمزة الكسائى واخذ
الفراء ابو عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب
كوفيا وبصريا فالكسائى واخذ منه الفراء و منه
ابو العباس ومنه محمد بن الانبارى كلهم
كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب

واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد
الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج
وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم
ابو علي الفارسي النسفي وابو سعيد السيرافي
علي مان ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح
بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم ائمة بررة
ثم قيل لم يأت بعده من يعبأ به انتهى وهذا
المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله
عنه هذا مبتداء خبره قوله علم النحو ثم استنبط اصل
عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون
علي ما فصلنا ثم تمم الوثقي كتبا كثيرة مفعول
استنبط واستخرجوا منه ابحاثا طويلة
تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم
وبعد هذا المرصود اي للترقب لا بد من
الشروع في المقصود قال المص رضي الله

اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط
قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال
بعضهم انه حرف فقال الشارح اما كلمة ليتناول
كلا المذهبين ويحذف اما في شرح الصوء من
ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في
انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له
فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف
الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور
انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط
لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا
لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو
المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه
اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من
التلويح والايماء نحو قوله اما القتال لا قتال لديكم
واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني

المثبت لزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها
متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمنة بمعنى الشرط
فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الشكل الاول ان الفاء
لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالمؤثر على الاثر
فهو انى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن
بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء
اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد
اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت
للمتضمن فنقول المدعى انها متضمنة بمعنى الشرط
لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة
لجوابها لكنها لازمة له فتكون متضمنة له وهذا
كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله
ولذلك لم يفسدا معناه لو كان الهة غير الله
لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظ
لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا كما

ثم

ثم استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا
هكذا افاده بعض المحققين ويرد عليه ان كلية
الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة
الا يرى ان ما ومن الشرطيين تضمناه معنى
الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الكافي
في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى
الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن
من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن
لمعنى الشرط ويكون مجزوم به تامة بمعنى يقع او
يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان
له لابهامه فاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية
مبتداءها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها
او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها
الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتدأ
لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا من

من شیء فاقول وهذا قطع بوقوعه
لانه ما بقيت الدنيا لابد من وقوع شیء
فيها بالضرورة فحذف ومهما يكن من شیء
روما للاختصار اى طلبا للاختصار وههنا
نذهب اخر ذكره فى الايضاح وهو مفهوم
من بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة
الفعلية وحدها اى بغير حذف مهما
واما مقلوب من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم
اما مقامه بضم الميم فى الاشهر ويجوز فتحه
فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت
كيف ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن
من شیء فاقول بالرفع مع ان الشرط و
الجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما
الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقل بالجزم
قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا

كانا

كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل
ما قبله فيما بعده فيؤول بجعله خبر مبتداء
محذوف اى فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء
مضارعا بل جملة اسمية فان قلت كيف جيء الفاء مع ان المضارع
المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا فى الارتباط
من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء
اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف
الاربعة اى السين وسوف وان وما يجوز الفاء
وتركه اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت
كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤ ثر
الاداة فيه تاثير الاداة ظاهرا كما فى فعلت
ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء
واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلانا اثر الاداة فيه
لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة
الى الاستقبال على ان الجزم كاف فى الارتباط بدونها

حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور
في المتن اعني مقول القول وهو فان الولد
الاعز الظان يقال وهو ان الوالد الاعز بد
ون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالى
بين حرف الشرط والجزاء لفظا هكذا قيل
في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاسمع
ما نتلو عليك فنقول قوله يوالى بفتح اللام فعل
مجهول والقائم مقام فاعله مصدره اى لكرا
هتهم ان يقع الموالاة على ما نقله الزجاج عن
سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى
المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام وقعد
القعود ولا يجوز ان يكون القائم مقام فاعله
بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا
فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا
معا وهو مح كذا قالوا لكن يرد عليه انه لو لزم الظر

فيه

فيه لما اجل ورفع وقد وقع كمن بين ايديهم و
وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك
من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعل يوالى
وقيل ان بين زائد وقوله لفظا منصوب على انه
ظرف يوالى او تميز قيد به اذ لا موالاة في المعنى
لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي
قوله كلمة فيها معنى الشرط لانا نقول معناه
الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال
قد حرف نفي اى هو حرف الذي فيه معنى النفي
او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين هنا
وانما كان هو اذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين
المفردين او بين الجملتين لان وضعها الاتباع
شيء شيئا ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه
في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد
الذي لا يكون باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ

عن هذا القول الخاص اعنى الحمد ان الولد الاعز الح
فصار اما بعد حمد لله واعلم ان اما على ثلثة
اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما الواقعة
في اول هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذى
الانعام ومركبة وهو اى المركب على وجهين
لان الاصل فيها ان اما ان للشرط وما زائدة
للتاكيد في معنا الكلام فادغم النون في الميم بعد
قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة
ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فانها
بالكسر في المشهور واما امتيازها عن اما
المفردة وعن اما المركبة من لان كنت منطلقا
انطلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل دائما
هكذا قيل واما الفرق بينها اعنى المفردة
والمركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبد
خول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان

لم يدخل

وان لم يدخل فيكون المتفصل في المفردة و
للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار
اما بفتحها والاصل فيها لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام اعارة من لان لا
اى اللام الجارة يحذف كثيرا من ان المصدرية
وان المشددة قوله للتخفيف متعلق بحذف
مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاء
ه الاعمى اى لان جاءه الاعمى ومثال الثاني
كقوله ان المساجد لله فلا تدعوا مع الله ا
حدا اى لان المساجد لله وقوله على ان اللام
متعلق بما يفهم من الكلام السابق بمعنى
ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على
ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو
اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال
لو كان اللام مقدرة فلا بد له من متعلق
يتعلق به ولا متعلق له ههنا لان اول اية

فاجاب بقوله على ان اللوم الخ فان قيل ما بعد
الفاء في عامله قلت ان اللوم التعليلية وما يتضمن
معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكونه
المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر
في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فا
ضمر كان من ان كنت اى حذف من اللفظ لاختصار
فزيدت ماء الزائدة باخر ان عوضا عنه اى عن
كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه وانتقل
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف
ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر الكلام
بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى بدله
ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار
اما انت منطلق انطلقت واعلم ان الجار اعني
اللوم في لان كنت متعلق بانطلقت وانما قدم
على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا

انها

انها مع اللوم كان الشرطية في السببية لان المعنى
لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب مقدم
في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين
واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية
ومن مذهبهم ان ان المفتوحة يكون للمجازاة
ايضا وعلى هذا يحملون قوله تع ان تضل احد
يهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاول
متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط
المحض اتفاقا واما الثالثة ليست للشرط ولا
متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى
التضمن شرذمة هي بكسر الشين والذال
المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشراذمة اى
طائفة من الكوفيين وفي الاول اختلاف
بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد
صحح هنا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب فمذهب

ابن الحاجب انها الشرط كان ولو مذهب الزمخشري
انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب
الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة
الى قوله وفي الاولى اختلف الى قوله مائل الى
الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان
مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور
وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلفوا بينهما
وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري
فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما
قالوه بقوله في الاولى اختلف الى اخره ثم قال
مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع
بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيصح قولنا ان الا ولى
متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني انما قلنا
لكن يمكن ان يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد

ابن

ابن الحاجب باما حيث قال في الكافية حروف
الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها
صفة اما المنصوبة على انها خبر يكون التي اصلها
ان ما وان يكون مراد الزمخشري باما حيث
قال في المفصل بعد عده فصوله من تعداد حروف
الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط
لذلك الثانية الخ اي حين ان يكون مراد ابن الحاجب
اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع
بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع
الظاهري في اللفظ اما حيث قال احدهما ان اما
حرف الشرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط
فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما في الحقيقة ان كل
واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض عليه
مراده من قوله فليتأمل هذا المقام او فهذا
المقام على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على

فيهما ان ولو واما كلمة فيها هي الشرط
اما الاولى فالمفردة بالنصب التضمن الشرط صح

صيغة المعلوم اى فليتأمل فى هذا المقام فلا مزيد
عليه يفتح الميم مصدر ميمى عن زاد بن يدل الا زيادة
على التقرير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق
معنى اما واقسامه شرع فى تحقيق استعمال
اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال
اما المفردة على وجهين لانه اما تستعمل التفصيل
ما اجمله المتكلم نحو انا ولدى اجب واقل اى
ابعض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه
فالجاهل او نحو جائنى القوم اما زيد فاكرمته
واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضته عنه
وهذا الاستعمال استعمال على طريق
الاستيناف وهو اى الاستيناف فى عرف
النحاة ما وقع جوابا من سوال مقدر يعنى
لما قال المتكلم جائنى القوم فكان قائل قال
فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ ويستعمل

فى.

فى اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما
قبله ومنه ما ياتى فى اوائل الكتب كقول المص اما
بعد حمد الله فان ارادة تحقيق المقام فاسمع
ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم
قالوا ان اما موضوعة للتفصيل فى جميع موارده
الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك
جائنى القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا
و قد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار
بزيادة اعتناء بشان المذكور بعد اما فى ما
سيق له الكلام كقوله تع فاما الذين فى قلوبهم
زيغ و تعقيبه بقوله والراسخون الخ المتوقف الاولى
هو ذم الزائغين وقد يكون تفصيلا لمتعدد فى
الذهن ثم يستتبعه ما يدل على المتعدد بوجه ما
كقوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما
بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون

انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا
اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في صدر
الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة
تأكيد لان تأكيد لان تفصيل المجمل واعتبار جمل
او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة
الاعتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان قلت
المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما
موضوعة للتفصيل وانها لا يستعمل الا فيه وما ذ
كره الشيخ مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني
قسيما للاستعمالها للتفصيل قلت لا منافات بينهما
لانه انما جعل قسيما لاستعمالها للتفصيل ما اجمله
المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل والاستعمال الثاني
وهو قسيم مخصوص من مطلق التفصيل كالا
ستعمال الاول كما عرفت انفا ان الاستعمالان قسمان
ذكرهما الشارح فلما اقيم اما هذه لفظ هذه في محل

الرفع

الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة اي لما اقيم اما
المصدرة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجئ
على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح
الميم على انه اسم مكان من مقام لكن الاول اولى واعرف
كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت هي معنى الابتداء
والشرط اللذين في مهما يكن لان مهما مبتدا
ويتضمن معنى الشرطية فبالنظر الى الاول
يقتضي ان يدخل اما هذه على الاسم لان اما لما لم يصح
وقوعها مبتدا لكونها حرفا وجب ان يدخل على
ما يقع مبتدا بحسب نوعه وهو الاسم لئلا
يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه
وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم
الذي دخل عليه اما مبتدا بل قد يكون مفعولا
به نحو قوله تع واما السائل فلا تنهر بنصب
السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر

والفاء لما زحلفت من موضعها يمنع عن تقدم
ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما
بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي
ان يدخل على اسم يكون على المبتداء وبالنظر
الى الثاني يقتضي ان يدخل هي على الفعل لان الشرط
يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلام
المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى ولم يقل
بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه ببقي
ح مقتضيين كمصطفين ولا عبرة لحركة الاخر
مشكلا لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة
متعذرة فيليها الاسم دائما فان قيل فلم رعوا
اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء
اعنى الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا حقها
يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخل الفاء
في جوابها ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في مهلة

اقدم

اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف
كونه شرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب
تضمنه معنى الشرطية ويلزم الفاء في جوابها
اكثرىا قضاء بحق ما كان وثبت فكان الفاء
وقع خبرا عن نقصان وقع من عدم اداء
ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول
على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم
صفة الفاء والقضاء من قضية حقها ادية صفة
القاضي فلا يكون فعلا لفاعل افعل معلل وسيجيء
انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول
له وانما قال وابقاء له بقدر الامكان لان الدخول
على الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا
عنه ادخل على جوابه الذي هو المنفصل عن اما
لئلا يلزم التوالي بين جزئي الشرط والجزاء كما مر
وما وقع من قوله تعالى واما ان كان من اصحاب

الاية

بالنصب في المشهور اي اذكر الاية او اقرأها او
اتمها فكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير
الاية مقروءة والجر بتقدير الى اخر الاية وقولهم
بالجر اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على الاسماء
كما توهم متوهم باما المتوفى ان كالاية اي الشخص
المتوفى في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال
بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد
اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا
نحو ضرب ثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا
كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في
ضرب ثلاثي لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث بل
مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا
ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله اما لفظ ذهب
وبان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره
بمعزل عن التحقيق كما لا يخفى الا بنا الى قوله في اللفو في

واللفظ

واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم من
ان يكون ان يليها لفظا او تقديرا ففي الصورتين
المذكورتين ههنا يليها بياء واحد الاسم لفظا
لكن يليها بياءين بتقدير الكاتب وبعد ظرف
من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست
التي وصفة للمكان قال في شرح الضوء فيه بحث
لان اصحاب اللغة قالوا بعد هو من ظروف الزمانية
التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست
لبينوه اسيما صاحب الصحاح انتهى لكنها ههنا استعير
اي جعل عارية واستعمل لمجاز الزمان لكونه
مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد زمان بفتحتين
بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت
بعد الظهر او بعد العصر استعيرت لفظة بعد فيهما
الزمان فمثال الجهات الست اي امثلتها ثلثة
لانها الذي اما ان استعملت مضافة الى شيء

نحو

جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا بالجهات الست
امام وقدامه او وراءه او خلفه او استعملت
مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول معرب
منصوب على الظرفية اى ينتصب بتقدير فى على
أن يكون مفعول فيه ان لم يليها العوامل المقتضية
خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذ
كورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل
سواء كان ذلك العوامل لفظيا كمن فى نحو فعلت
من قبل فعلك او معنويا كالابتدائية فى نحو
امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو
قولنا السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول
اى التى لم يلها العوامل المقتضية خلاف النصب
على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف
مع فاعله المنتقل اليه عامله المقدر للظرف وحده
فالذى يلى الظرف اعنى الفوق فى مثالنا هو العامل

المقدر

المقدر اعنى حصل اذ التقدير السماء حصل
فوقنا لا الابتدائية وانما الذى يليه الابتدائية
و يجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التى
وقعت خبر للمبتدء لانها اى الجهات الست
من قبيل ما استعملت اسما فهى بايقع مرفوعا
مبتداء نحو يمينك اشرف من يسارك و
منصوبا مفعولا به نحو عرف زيد تحتك و مجرورا
بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدير فى على الظرفية ولا يلزم
الظرفية وانما قال فى شرح اللباب الظرف
كلا منهما اى الزمان والمكان منقسم الى
قسمين متصرف وغير متصرف فالمتصرف
ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا
اى ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يعتقب
عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة

من الحركات الثلثة كاليوم والحين يقال هذا حين
ورايت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذى
يظهر عليه تلك الاثار المختلفة سمى اسما لانه
اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف
ما كان منصوبا بتقدير فى فالاسم ههنا مقا
بل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة
بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزم الظرفية
نحو سحر ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ
مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر
ومنه وسط الدار بالسكون ولفقيه بعيدات
بين وبكرا وسحرا وسميرا وضحى وضحوة
وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا
ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا
بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة
ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونها

رك

رك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة
ومثله دون فانه يجر بمن ويقل نادرا فاعلم
ذلك فانه من المهمات التى يجب حفظها ولهذا
اطنبنا الكلام فى هذا المقام والثانى اى الجهات
الست التى استعملت منقطعة عن الاضافة
لا يخ اما ان يكون المضاف اليه منويا اى ملحوظا
وملتفتا اليه فى ذهنك او لا يكون منويا بل
يحذف نسيا منسيا فى مختار الصحاح النسى
بكسر النون وفتحها ما نسى وما سقط فى منازل
المرتحلين من رذال امتعتهم وقرأ بها قوله
وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا
فالاول مبنى على الضم نحو جئتك من قبل
او بعد وانما بنى على الحركة فرقا بين بناء الاصل
والعارضى ولم يعكس مع حصول الفرق به لان
الحركة فرع متاخر عن السكون كما ان البناء العارض

فرع للبناء اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع
للفرع وبنى على الضم دون الفتح والكسر جبرا اى
عوضا للمحذوف منها اى من الجهات الست
وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثانى اى
ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب
كسائر الاسماء المعربة كقول الشاعر
فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات يقال ساغ سوغا اى سهل
مدخله فى الحلق واغص بفتح الغين المعجمة
والصاد المهملة من باب علم يعلم من الغصص
بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب
فى الحلق فان قيل ما وجه اكاد ههنا والكون
قد مضى قيل هذا حكاية حال ماضية والا
لقال كنت كدت والفرات العذب والثوا البتى
يروى البيت من ابى عمرو بالماء الحميم وهو

الماء

الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقضية
هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من
اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث
لا يجرى شئ فى حلقه فتمكن من قصاص
قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا
البيت وتركيبه ظ فالاستشهاد انه حذف المضا
ف اليه نسيا منسيا ولم ينو به ولذلك اعرابه
بالنصب واشار اليه بقوله فقبلا منصوب
اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان فى كنت ناقصة
او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت فى الاول
لمشابهتها الحرف فى الاحتياج الى ما اضيف اليه
اى لشبهها الحروف فى الاحتياج الى المحذوف
نيته تعويض عنه ببدل قوى فالاحتياج اذا ذكر
المضاف اليه بخلاف الثانى فانها اى الجهات الست
ح اى حين على تقدير كون المضاف اليه محذوفا

منسيا جعلت اسما برأسها من غير التفات الى المضاف

اليه فلم يشبه الحروف فلم يبن لعدم المشابهة

فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسائر النكرات و

الفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا

وبين ما اذا كان نسيا منسيا فى المعنى هو انا اذا

قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبل او قبلا يكون

وقوع المجئ قبل زمان الظهر فى الاولين ويكون

وقوعه فى زمان ما من الازمنة المقدمة على هذا الزمان

فى الثالث وكم بين المعنيين فهنا اى فى قوله اما بعد حمد الله

لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على

الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فى ما سبق اذ

تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا

منويا بحيث يكون مستعملا منطلقا عن الاضافة

بل استعمل مضافا الاحمد والعامل فيه اى فى نصب

بعد اما فى محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيام

مقام

مقام الفعل بفتح الميم فقط الفعل وهو يكون ورائحة

الفعل كاف فى عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اى

فى عمل العامل فى الظرف وانما كفى ذلك فى الظرف

اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه

رأى صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه

وعند جميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل

فى الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا فى

لاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء

ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اى

سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فى ما قبله

كان اولا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف

وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل

الفاء على ما له صدر الكلام كان فمن الاول والا فمن

الثانى هذا هو المشهور المذكور فى المتون لكن الظ

من كلام الشيخ وكلام صاحب الضوء ان ما قاله

هما مذهب رابع غيرها وقد ساعده البعض من
شراح اللب فالعامل في نصب بعد ههنا على مذهب
الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره مهما نذكر بعد
حمد الله فان الولد الخ وعلى مذهب الثاني هو الفعل
الواقع بعد الفاء اعني اردت او هذا لما قال العامل قبل اما
توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت ممنوع
لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع
مع الشمس فلو عمل اما يلزم الترجيح الضعيف
على القوي وانه بط فاشار الى الجواب بقوله لا اردت
لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها في ما قبلها لاقتضائها
صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام
حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل
يعني ان الحمد هو وصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل
اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما
كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل

ان الحمد

ان الحمد يقتضي حامدا او محمودا وهو ظ ويقتضي
ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا
او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن
المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز
عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على
ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا
على حسبه وشجاعته وعلمه وكرمه وحمدت
اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة
غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية
لكون كل اختياري حادثا وكذا الباقي غير اختياريا
اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كانت
مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعله
اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم
والصفوة فلانها من قبيل الكيفيات وليست
من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا هذا الجواب

اما عن الثالث فهو انا لا نم انه حمد بل مدح كما قال في
نباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز
المدح على صفات الله تع كالقدرة والعلم وعلى صفات
فعل كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات
الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما
اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء
الاختيار الحدوث بناء على جواز قصد مستمرا
ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي
بمنزلة افعال اختيارية لانباتها عن الافعال
الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل
فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك
الصفات مبدا للافعال الاختيارية والحمد عليها
باختيار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري
في المال واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب عم وان
من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد

بالحقيقة

بالحقيقة هو افعال الاختيارية لا كلها اللهم الا
على التغليب وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية
التي هي مبدا الالقاء النفس في الحروب والمهالك
على نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا تاويل
وعلى الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة
الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون
نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كه
كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله
اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته واثاره اختيارية
كما في الكرم والشجاعة واما عن مثال الثالث فبانه
من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب
العرباء فاعلم ذلك فانه هو غاية التلخيص
في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام وهو
بحر ويذكر نه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الا الله
وهو اي لفظة الله علم بالتحقيق لذات واجب

الوجود تع وتقدس اى تطهر عن رنس الشرك
والنقصان واضافة الحمد الى الله اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل اى فاعل المصدر وهو الحمد
متروك اذ تقديره اما بعد حمدى الله بالنصب
فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه
وهو ظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر
من الفعل المتعدى على خمسة اقسام الاول
ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو
عجبت من ضرب زيد عمروا والثانى ان يضاف
الى الفاعل ويترك المفعول عن ذكر نحو اعجبنى
ضرب زيدا اى من ان ضرب زيد بفتح الضاد
وانما قال من ان ضرب لان ان يد الفعل المصدر
بان بمنزلة المصدر فى كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبنى ان يخرج زيد
وارجو ان يخرج زيد وبلغنى خبر ان يخرج و

وان يخرج خبر له على ترتيب اللف فلما كان ان مع
الفعل بمنزلة المصدر فى هذه المعانى كان المصدر بمنزلته
فى العمل وفى امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبنى
زيدا ضربك كما لا تقول اعجبنى زيدا ان ضرب وانما
امتنع لان معمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل
الذى هو صلة ان المصدرية المسمات بالموصولة
وما فى حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هنا واما
تخصيصه بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكونه
ان عريقا فى المصدرية والثالث من تلك الاقسام
الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيد اى من ان ضرب زيد بضم الضاد اشار به الى ان المصدر فى مصدر
الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان
يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل اذ قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع

فيه اى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب
باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه
لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل
فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل
فان طلبه للفاعل وضعى اذ انه انما وضع ليكون
مسندا مصدره الى شئ بعده ظاهرا او مضمرا
فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو
اضماره لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر
فى اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس
بوضع بل عقلى لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى
نحو يستحب تبريد الصلوة اى تاخير الصلوة
الظهر فى فصل الصيف اى تبريد المصلى اياها سواء
كان يصلى وحده او بجماعة لقوله عليه السلام ابرد
ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
اى صلوها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم
شدة

شدة حرها فالمعتبر فى تبريد كل بقعة سكون
شدة حرها وهو يختلف بحسب البقاع واما مصدر
اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو
جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية
مفيدة للتعريف الا اذا المصدر بمعنى اسم الفاعل
او المفعول فحينئذ يكون اضافته لفظية كاضافتها كما وقع فى اول
ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغمينى جغمين بفتح الجيم
الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء
افضاله وقال شريف الدين الجرجانى هذا لقبه واسمه
على وكنيته ابو الحسن وجرجان قضية من ولاية
استراباد قد ولد فى تلك القضية فى اربعين و
سبعمائة وتوفى فى بلدة شيراز فى سادس
ربيع الاخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال
البعض ممن تصدى لتحشية شرح مفتاح فى
شرحه له اى الخضم كفاء مصدر من كفاه اى

اى جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر
محذوف ويقال فى عرف النحاة فى امثاله انه نصب على
المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه اى
حمد كفاء افضاله اى مكافى افضاله بمعنى احمد حمدا مجازى
احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض
اى الحمد الكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفو اى المثل
فهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقر
اعنى لله او من مبتداء على رأى اى على المصدرية اى
مماثلا لافضاله او مثل افضاله ولما كان الوجه الاول
احسن من هذا القول لان الحمد مثل افضاله مع لم
يتعرض اليه الشريف وقوله ولكونه تعليل مقدم لقوله
جاز اى لكون المصدر اعنى كفاء مضافا الى معموله و
بمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان
المضاف اليه معرفة وهو افضاله بسبب اضافته
الى الضمير الذى هو اعرف المعارف اعلم ان عمل

المصدر

المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن
الالف واللام و الاضافة بالجر فى فاعله و ينصب
مفعوله كالفعل اى كفعاله ان كان فعله كذلك نحو عجبت
من ضرب بالتنوين زيد عمروا اى من ان ضرب
زيد عمروا وهذه الحالة اى حالة اعرائه عنهما
اقوى من احوال الثلثة لقوة تشبهه الشبه بالكسر
والسكون والشبه بفتحتين لغتان بمعنى واحد كذا
فى مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول
تشبهه لانه نكرة كالفعل اى كما ان الفعل نكرة بمعنى
انه حكم شايع والا فالتعريف و التنكير من خواص
الاسم على ما صرحوا عليه و الثانى من تلك الاقسام
الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا الضعف من الاول
اى ضعيف منه لانه معرفة اى ان كان مضافا الى المعرفة
ولو زاد عليه قوله او قريب منها لشمل ما اذا كان
مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار

عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف
واللام فبهذه حيثية تشابه الفعل في العراء عنهما
فيعمل عمله بتلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا
باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمروا وهو اضعف
من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف
واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض شروح اللب
لا يعمل المصدر المعرف باللام للمعرفة ان عمله بكونه
مقدرا بان مع الفعل ح متعذر لامتناع دخول اللام
على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى
منفصل لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا اعجبني
ضرب زيد عمروا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل
ساير التوابع على محل المجرور من الرفع او النصب
بخلاف المعرف باللام ويرد عليه ان هذه التعليل
يقتضي امتناع عماله معرفا باللام لا قلته ولذلك
لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى

المغيرة

لظانه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط
ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون
اعرابها بالحركة تقول هذا اخيتك ورايت
اخيتك ومررت باخيتك هكذا قالوا ويرد
عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا صغرت
يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب
قلب واوها ياء وقدما كان يدور هذا الوهم
في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من
المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء
تحرك آخر حرفها ليتم وزن فعيل فلما تحركت
خرج عن صلاحية الاعراب لوجوب سكون
حرف جعل اعرابا فقلبت وجعل اعرابها بالحركة
اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات الثلثة
وان كان ما قبلها ياء وكذا الشرط ايضا كونها مفردة
اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير

الاسماء المثناة او المجموعة وقد اهملهما الشيخ والاولى ذكرها
وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام
وهو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا
اصل الاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو فاصل فم فوه
فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو
ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف
واحد ولو ابقي واعراب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله
فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على
حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا لم
تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيفت الى غير ياء المتكلم
اعيدت اللام منها من الاربعة واعيدت العين من
الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف
اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب
على راى من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى
ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على راى من يجعل

الاعراب هو الاختلافات والحركات دلائله فالحرف
الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا
كدال زيدا وتقديرا كالف عصا يطلق على حرف تغير
للاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم لم يعد اللام
من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول
في الاحوال الثلثة اخي مثلا ويعاد العين من الخامس
لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلثة و
لم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كفلا ماى اذا
لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو
القاعدة قلبت وكسرة الفاء ليناسب الياء جعل
الاعراب في التقدير واما ذو فهو لا يصغر ولا
يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا
لم يقل اخوك الخ ليناسب الكلام له في الغيبة
بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو
دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والبدل

منها واو ردت في حالة الرفع وقلبت الفا ويا في النصب
والجر وان عين ذو واو وجعل للاعراب رفعا وقلبت
الفا ويا في النصب والجر لجيئ مونثه ذات اصله
ذوات لقولهم في مثناه ذواتا وحذفت العين لكثرة
الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة يا
دون واو واصله ذوي لقلة ما كانت عينه ولامه واوا
و ذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله كما مر
وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام ايصال الخير
لشخص لا لغرض دنيويا كان ذلك الغرض او اخروياً
او للعوض يقابله في القدر والرتبة والدوابجار
اي انجرار الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور
لكونه بدلا من لله ولا يجوز ان يكون صفة له لان
جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان
الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد

التعريف

المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
المغيرة اسم فاعل من اغار واوليها مقدمها تانيث
الاول وكر عليه صال والنكول الرجوع عن الحرب
والجبن عنه نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا بعلم
هذه الجماعة انني اذا توجهت الى الاعداء فرجوعي
عني غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولى
من لقيته من المغيرين الى صرفتهم عن وجههم
هازما لهم ولحقت عديدهم فلم انكل عن ضربه
بسيفي ولم اجبن ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة
قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكان
الشاعر فيهم وهو منهم وهو اي عمل المصدر
المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب
مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون
تقديره فلم انكل من الضرب اعني مسمعا او بمصدر
اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع

ضرب على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ضرب مسوا
او بجره على البدلية من الضرب المعروف لكن يلزم ترك
الواجب او اللبس لا يقال العبارة هو ضربا مسوا على
ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا يعمل في ما هو به فلا يصح كونه منصوبا
بمصدر اخر منونا فذكر الشيخ عبد القاهر نقلا
عن الشيخ ابو علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسوا
مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على
تقليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت
عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تع
لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر
وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لانه المراد
جواب لا يقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة و
في الاية الكريمة هذا من قبيل وصف الشي بوصف
صاحبه كقولهم الكلام المص على الموصوف ذا الكريم

حقيقة

حقيقة هو الله تع بواسطة حرف الجر فلا نقض ذو
بمعنى الصاحب وليس هو مقصود الذات بل هو
وضعت للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال ل
والانعام صفة نصب على انه مفعول الثاني لجعل
الشي كما ان وضع الذي للوصلة الى وصف المعارف بالجمل
مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس
ذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو
الانعام مرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل
على القليل والكثير من مسماه اي ما يشابه اجزاؤه
ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم
عليه كالذهب والفضة والمال والعسل ونحو
ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل
والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب لكن
لا يخفى عليك ما فيه فان الشه وغيره قد صرحوا
بان الفرس اسم الجنس يتوسل بذو الى جعله

صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال
الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل
على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من
غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والقتال
ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء
المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير
لازمة وعدوا في من اللازمة اما ظروف
نحو فوق وتحت وقدام وامام وخلف ووراء
وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعندي ولدى
ولدنا وبين ووسط بالسكون وسوى ومع
وقيس واي وبعض وكل وكلتا وكلا وذو واولو وقد و
حسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لا تزايلها
تنفك عنها ولا يضاف واي العلم والضمير
لفقدان الجنسية فيهما الاظهر ان يقال ولا يضاف
الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه

تعليله

بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم تضف
الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس فليست وهي وصفا بل وصف
هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر
لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر
في موضعه ولانه لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس
في مثل ذلك فحمل عليه غيره ليستمر الحكم في الكل
حذف الهمزة من اخواة الكرم انتهى والحق انه
لو كان اسم جنس فهو وضميرها في حكم واحد
لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان
الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف
الى اسم الجنس المظهر الا ترى ان الامام عبد القاهر
قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
هذا اول من اضافة الى الضمير زيد وعمرو وانت
ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا

قال الشاعر الضوء ونكى فيه مالا يخفى واما قوله اهنا
المعروف مالم يتبدل فيه الوجوه لا يعرف ذا الفضل
من الناس الا ذووه المعروف الاحسان وذووه
فاعل يعرف اى لا يعرف قدر صاحب الفعل وعزته
الا صاحب الفعل دون الجهال وكذا قول كعب بن
ذهير صبحنا الخزرجية مرهفاة ابار ذوى ارو
منها ذووها ذووه بفتح الذال وضم الواو الاولى
جمع مذكر لذو وتقول رجل ذو مال ورجلان
ذوا مال رفعا ورجلين ذوى مال نصبا وجرا
ورجال ذوو مال رفعا وذوى مال نصبا وجرا
وامراءة ذات مال وامرأتان ذوتا مال رفعا وامر
تين ذواتى مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال
كاعراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء
وكذا تلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه
لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعنى بذلك

اسفليك

اسفليك ولكنى اريد به الذووينا شاذ ان لا يقاس
عليهما شيء فجىء به اى بذو الجار والمجرور في محل
الرفع على انه قائم مقام الفاعل لجىء به ههنا لجعل
الانعام صفة الكل وهو اى نوع من الاسماء الستة
المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهى ان تلك
الاسماء الستة اخوه وابوه وفوه وهنوه و
الهمزة كناية ومعناه شيء اى انه كناية عما لا يعرف
اسمه او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح
وغير ذلك وحموها انما انث الضمير مخالفا لما قبله
لان الحم نسيب زوج المراءة ابوه او ابنه فالاضيف
الى الاناث وذو مال فانها اى الاسماء الستة
المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو بالواو
رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وانما قال في الاكثر
لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما كان الفراء
فيقول اباه في الاحوال الثلثة كما يقول عصاه وعليه

تابيلها

قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها فانه قال ابا اباها ولم تصل ابا ابيها قد بلغا
في مجد غايتاها قصد الى جعله مقصورا وثنى
الغاية بالالف حال النصب على لغة بني الحارث وهي
ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلثة
باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب واب الاب
معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا
غايته وتانيث الضمير في غايتها على تاويل المجد
بالمرتبة وبشرط كونها مضافا الى غير ياء المتكلم لانها
ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جائني اب
ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن
الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا باعني راي البعض
وهو الاصح او يكون مبنية على راي اخر او يكون
واسطة بين المعرب والمبني وهذا اي يكون المضاف
الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذا

لفظ

الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف
من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد شا
يعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف
قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها فيقال
ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان
للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل وصفا
للمعرفة دون البدل اي ليس يشترط في البدل ان يطابق
البدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان البدل
مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة
اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد
فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن
حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد
معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي
واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد و

امر للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها
بالالف بقلب التنوين والتنوين الاصلي والزائد الفا لانفتاح
ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امر الجمع
المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل
تضربن الجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن الواحدة
المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت
اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين
باسقاط النون التاكيد ورد الواو والياء والنون
المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تعسر تبيين
هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون
التاكيد ويرد ما حذف لاجل فانه لا يعرفه الا الحذاق
في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظ بالناصية نا
كاذبة لا مطلقا لكن هذا اى الاشتراط بان يكون
البدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين
وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف
ولها ابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد
والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة
من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف اى توصيف
البدل بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب
عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدال النكرة من
المعرفة فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في
الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه
ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون
المق قاصرا عن غير المق بمراتب وهو هو في المعنى
لكن حسنه ووجوبه اذا كان البدل غير المبدل منه
لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما
قلبت النون الفا في الوقف كتب بالالف قالوا الاصل
في كل كلمة بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب واذا حرف نصب

واضربًا

لفظ المبدل منه كذا فى اللباب وعبارة اللباب هكذا ولا
يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط
ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه
فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له
فى اللب هذا ويقى ههنا بحث وهو ان حصل الحسن
والصحة على راى الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة
فايدة لم يفهم من المعرفة فمثل هذه الفايدة لو حصل
حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره
قال الشيخ عبد هو انشدنى شيخى عبد الوارث انا
وجدنا بنى جيلان كلهم كساعد النصب لا طوال
والعرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من سا
عد النصب وساعد النصب معرفة وطول نكرة
وفيه فايدة لم يفهم من ساعد النصب اذ لا دلالة
على شيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرا
فى رحمه فى شرح كتاب سيبويه قول مررت باخوك

مسلم

مسلم وكافر على البدل من المعرفة وبالجملة ان لم يفد النكرة
الا ما افاده الاول يحسن ابدال النكرة من المعرفة اذ هو
اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا
طايل تحته هكذا فى بعض شروح اللب فان قيل
لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية
غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف الذى يفيد
الاضافة اللفظية بسقوط التنوين لان اصله جاعل
النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغى ان يعلم ان
التخفيف الذى يفيده الاضافة اللفظية قد يكون
فى المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون فى
المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ الاصل
الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه
وقد يكون لا فى لفظ واحد منهما نحو افضل القوم
على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية
فان التخفيف فيه يحصل بحذف معنوية حتى يفيد

من الاح

التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهم صاحب
الاصباح اى قال الاضافة قسمان احدهما لفظية و
وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة
اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما
اى باسم الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال نحو
مررت برجل ضارب زيد الان او غدا ونحو
مررت برجل معمور الدار كذلك اى الان او غدا
واما اسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك
ومالكك ولو قال بهما لناسبها لما سبق لكان
اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي والاستمرار
فمعنوية اى فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او ما
لك بالجر عطفا على ضارب عبيده في الاستمرار و
والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتهما

معنوية

مفيدة ح اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان
الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست
اضافة الى معموله حيث المشابهة الكاملة اى المشا
بهة لفظا ومعنى مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم
واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكون معنى
الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان
مستمر اى مشتمل على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل
لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب
وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه
الاضافة مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص فيه
من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضا
فة في موضع لفظية واخرى معنوية هذا قيل في كلام الشارح
نظر لان جعل العام اعنى الاستمرار قسيما للخاص
اعنى الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص
فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن

للفضل ومشابهاته في المشهور ثلثة ماضي
وحال واستقبال وعدم ذكره يكون الزمان
المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن
ان يجاب بان الشيء ليس في صدد التقسيم بل
في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق
بينهما وبان المشهور ان الزمان المقترن
للفعل ثلثة للمشابهاته لانه لا يقترن بها
فضلا عن الشهرة انتهى والثالث من تلك موا
ضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف
اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه
فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن
اعم من الوجه فيكون من اضافة العام للخاص
وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو
الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض

الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة
المحاذاة العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل
اللازم قد يضاف الى فاعله النسبي لكن بعد ان اخرج
عن كونه فاعله بان نصب تشبيها بالمفعول
بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل
من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل
من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس
وعدم التغاير وتخفيف على وجه التفضيل ان
اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى اكثر
من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل
هذا ضارب زيد او معطي زيد لم يكن زيد الا
مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل
لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل
نفس فاعله فهو هو ولانه شبيه باضافة

الى مفعول واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول
اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد
لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
شبهوا هما بالمتعدى منهما ونصبوا فاعلهما على
التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان
ينتقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول
فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع في صورة المفعول
فتقول مثلا في زيد قايم ابوه زيد قائم الاب و
والصفة المشبهة لما كانت مشبهة باسم الفاعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى ويجمع ويؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان
حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان
بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب ضاربان
ضاربون الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل
كالفاعل وكذلك سميت بالصفة المشبهة به فجميع

انواع عمله تكميلا المشبه وتوسعا في الكلام ولما لم
يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصب جوزنا اضافتها
الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن
الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية
والكنوز المخفية وما عداها اى ما عدا الثلثة المذكورة
وما عدا الاربعة على رأى من يجعل اضافة افعل التفضيل
لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية
ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا
او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا
غلام زيد ومضارع مصر وضرب زيد واما لفظية
ان كان المضاف مشتقا عاملا فيه اومو ولا به نحو
زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشمي الاب
مفيدة للتعريف او للتخصيص ان كان مضافا اليه
معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون
المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف

والنشر المرتب يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية
نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص وزال بعض الشيوع
نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة
يكتسي المضاف منه تعريفه نحو غلام زيد لانك اذا
قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا
اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان
قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم
يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان
لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد
اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها
باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد
جاءني فلا بد تشير به الى غلام معين من بين غلمانه
له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا

ثم

ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
وهذا الكلام لا يضر افادتها التعريف باصل
الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه
لواحد معين ثم قد تستعمل بلا اشارة الى معين
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت
لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظها
ملكة الحلم لنفسه والمعنى ولقد مر على لئيم من
اللئام قالوا ولكونه لمعنى لئيم يصح يسبني وصفا وانما
افادتهما اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة من
على انه فاعل افادة اي انما افادتهما الاضافة المعنوية
دون اللفظية لان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى
اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف و
وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين
واما في المعنى فلانه وضع الاضافة المعنوية لتقييد

ان تواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصو
صية ليست الباقى معه فان الاضافة المعنوية عندهم
امالة اسم عام الى اسم خاص بواسطة حرف الجر
فلما كان الاتصال ههنا فى اللفظ والمعنى معا ينبغى
ان يفيد التعريف والتخصيص فى معنى المضاف بعدما
افاد التخفيف اللفظى ليكون قد ومرتبة اللفظ قدر
مرتبة المعنى وبهذا التعريف يظهر اندفاع ما يتوهم
من المصادرة على المط وفى اللفظية الاتصال فى اللفظ
فقط فى المعنى على الانفصال ولذا سميت: ولم تفد الا تخفيفا
لفظية صح
لفظا فان قلت ماذا تقول فى ضارب رجل فان الضارب
قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة
ولم تفد الا تخفيفا لفظا فان قلت ماذا تقول فى ضارب
رجل فان الضارب قد تخصص وزال عنه بعض
الشيوع بالاضافة الى رجل كما فى غلام رجل قلت
التخصيص الذى فى ضارب رجل لم يحصل بالاضافة

بل كان

بل كان حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا
به ايضا بلا تفاوت فى عامل اسم فاعل اضيف الى مفعوله
وهو النحو مرادا منه الحال او الاستقبال لا يقال
لا نم ذلك لان الجعل فعل الله تع وفعله منزه عن الزمان
قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا
دونه وانما قلنا مرادا منه الح بدلالة عمله فى المفعول
وهما اى كل واحد منهما النحو والكاف فى كالمح ولا
يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبل
والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اى لا يعمل
الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد
على احد الاشياء الستة كما سيجى فيكون اضافة
لفظية فى تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف او
التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه و
ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه
خبر مبتداء محذوف اى هو اى الله تع جاعل النحو

واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من
التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال
انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم اما على تقدير امدح
فظاهر واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم و
اهتمامه به اذا كان لا في صدد الذم يفيد المدح فلهذا
فالنصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضع يفهم
من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من
اساتذتنا يقال هم ويؤيد اليه نقا ويؤيده كلام
الشراح للبلبطفان قيل بعد جعلكم اباه رجع الى جا
بدل منه اي من لفظ الله فاي قسم من اقسام البدل
هذا استفهام انكاري واللام في لاي اقسام متعلق
لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح
ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لانه اقسامه
اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق
عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين فان صراط الذين غير صراط المستقيم
صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل
ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم
اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما
تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو
قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
او لم يشتمل احدهما على الاخر اصلا بهذا الاشتمال
قال الواحدي قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا اشتمالا
لان المبدل منه مشتمل على المبدل لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا على المبدل اجمالا
ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره الى
ذكر ثان يبين ما اجمل اولا فتذكر البدل ملخصا
لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز انتفاء
في بدل الاشتمال نحو بني الوزير وكيله لان الاول غير

بجمل لانه يعرف عرفا من قولك بنى الوزير ان الباني
هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط
لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر
واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض
وبدل الاشتمال ضمير عايد بالمبدل منه بخلاف بدل
الكل فان العينية ههنا يغني عن الربط كما قالوا ان
الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين مبتداء وعبارة
عنه فلا حاجة الى الضمير الربط نحو قل هو الله
احد وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق
ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة
زيدا ومنهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل
منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد
المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل
ثم تداركه فقال بحمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا

الغلط

الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل
الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة
فمعنى بدل الشئ من الغلط قالوا الاضافة في قسمي
بدل الغلط
الاولين بيانية وفي الاخيرين الى السبب اي البدل
الذي كان سبب الاتيان به وقوع الغلط في المبدل منه
وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة كما في
كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية
بالاعم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون
سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر في ما
سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير
روية وفكر ولهذا لا يجيء في كلام الفصحاء قوله
فحاصل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني الخ من
تبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان قسما
اربعة الخ لاشعارها الكلية والجزئية فهو اي الله
تعالى سبحانه متعال اي منزه بالعلو عنهما ولا من

الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام لبا غا
ولا من الرابع لان كلام المص ليس بكلا غير
فكرى وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله
لان انتفاء الاقسام عنه بدل اى عن جاعل باسرها
اى بجميعها يقال هذا لك باسره اى بقده يعنى
بجميعه كما يقال برمته اى بكليه يدل على انتفاء المقسم
وهو مطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى
قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قول اهل العقول
اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما
لا وجود للعام كالانسان الا فى ضمن الخاص والا
فراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان
التحقيق ههنا ان القول ببدلية جاعل من الله
متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل خبر ان اى مجا
كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقى والمجازى
غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرها

فانه

70

فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى المجاز بالا
ستعارة دون المرسل على ما سيجى من قبيل اطلاق
اسم المتبوع على التابع لان البدل فى الحقيقة موصوف
محذوف اى موصوف جاعل وهو اله بالجر على الحكلية
وهو الافصح وان جاز رفعه على الخبرية اذا التقدير
اله جاعل النحو فاله نكرة وقعت بدلا من الله مو
صوفا بنكرة اخرى وهى جاعل فلم يلزم تركيب الواجب
او الحسن واما الاله معرفا باللام فمن الاعلا م
الغالبة فتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعنى
ان الاله فى الاصل من اسماء الاجناس كالرجل تقع
على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود
بالحق كما ان النجم اسم جنس لكل كوكب ثم غلب على
الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة
ثم غلب خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة
فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا

وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراط اى لاشتراط
عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من
الامور الخمسة او الستة على ما سيجئ اذ لو لم يكن
التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في
المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم
عمله في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام اى
يتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا
عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصا
ر العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين
في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني
وهو ممنوع بجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي
ويكون كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل
كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما امس من ان
درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ
معطي قلت نعم يمكن ذلك لكن شهادة فحوى

الكلام يمنع ذلك التمحل تعرفه من له طبع سليم
وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على
مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهبه هبه
وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل ههنا
لعدم تعرفه بالاضافة كما مر بيانه من المعرفة
وهو الله ههنا او يلزم ترك الواجب الحسن
بفتحتين على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون
ح اى فيكون الرحمن كونه هو البدل في الحقيقة
من القسم الاول مجازا بمعنى بدل العين من العين
لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام
م الكلية والجزئية وبدلية جاعل مجازية من
القسم الثالث قوله بدلية جاعل مبتداء ومن
القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى
العين من العين فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما
غير الكلية والجزئية لا اشتمال الظرف على المظروف

كما صرح به اى كون معنى الاشتمال وجود التعلق
بينهما مطلقا النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايها
م الجسمية هذا فصل الخطاب يؤتون به عند اتمام
طائفة من الكلام والاخذ فى اخرى والتقدير ثم
هذا اوخذ هذا اى الامر المذكور كما ذكر او وافع
الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب
لكن بقى هيهنا سوال ناش من نشاءة السنخ
اى ارتضعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا
جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره من اى
قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع
وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول و
والثانى ظ لعدم كون الثانى عين الاول ولا بعضه
وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال
ظاهر لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد
به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة و

تشوقه

بعضهم وهو ابو على وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشرى
ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطفة
لعمرو على زيد فى مثالنا هو الواو واما اما للترديد والتقسيم فقط صح

والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى مستشهدا
بصحة قيام او مقامها فى جاءنى اما زيدا و عمرو فح يكون الواو لعطف اما على اما
الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو
على زيد فى المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام الاندلسى ان اما الا
والثانية مجموعهما حرف عطف والواو ح كما قيل قد عطفا اما على اما حتى يصيرا
كحرف واحد او اما الاولى واما الثانية فقد عطفتا عمرا على زيد ولا يخفى
ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدم بعض العاطف على المعطوف
فالحق الايمة والحق ان الواو هى العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير
عاطفة والواو اذن فى قوله اما الاجنبية اما الى نار موقدة واند فاع
السوال على هذه الاقوال الثلثة ظ اذ يندفع السوال باختيار
المذهب الثانى ولكن تقييد ذكر المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقا
ان يكون للعطف كما ان المصدرية قد يقوم مقامها فالمصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المدنور والبحث
عن معانى هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا
المقام ولكن اشرنا هاهنا اجمالا تتميما للفائدة على نبيه على حرف حرفى مجرور



والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى
الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين و
تشديد الواو وهي النبوة فعولة كالمذكورة والانوثة فاصله بغير الهمزة
وهي النبوة ما ارتفع من الارض ثم يكون معنى النبي الذي شرف مجهول
شرف بالتشديد على ساير الخلق وهو اي النبي ح اي على تقدير كونه من
[illegible] بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النبأ
ب[illegible] هو الخبر فالنبي من اخبر من الله تع وهو ح فعيل بمعنى الفاعل
والجمع ح نبأء مثل علماء ويجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لامه
ومثل الجمع والتصغير يرد الاشياء الى اصولها لان الهمزة لما ابدلت
ولزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي
وهو الطريق ومنه يقال للرسل على الله تع انبياء لكونهم طرق الهداية
الله تع فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم
وخصوص مطلقا لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي و
الالهام هو الالقاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الرسولة
والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب ولا فكل رسول نبي

من غير

من غير عكس فلما اطلق النبي على رسولنا كما اطلق المص عليه عم في قولنا
والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي
الذي وجد بدونه اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى العموم فلتامل في
هذا المقام ولذا اي ويكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد عطف بيان
لنبيه مجرور وعطف البيان وهو التابع الذي جاء لايضاح نفس
سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون
باسم مختص بالمبين بفتح الياء اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم و
عليه راي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به اي لمتبوعه
بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون
مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به
رفع ابهام مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم هود وذلك لانه لو قد اشتبا
اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على
غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير ذلك كثمود
لا بد مع ذلك لا اشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان

ههنا لدفع الابهام التقديرى اعتنا. بالمقصود وحفظا له عن شائبة
توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من
وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العايذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم
والعايذات الحديثة النتايج من الحيوانات جمع عايذ وهى العايذات
اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه
بمعنى الذى او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما
منصوب ومجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير
عطف بيان للعايذات مع انه ليس بمختص لها يحتمل كليهما وجملة
يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل
يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين اسمان
لموضعين فى الحرم والمعنى اقسم بالله الذى يؤمن الطيور العايذات
اى يجعلها مامونة بحيث يمسحها اى يمسها على سبيل الوقف و
الاشتقاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترطها
ان يكون الثانى اوضح من الاول هذا استدراك من قوله وعطف

البيان

البيان انما يكون باسم مختص اى اشترط الاختصاص لكن لم يشترطوا
الا وضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اى لجواز ان يكون صح
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمى
ثلثون رجلا بعمرو كنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابى حفص ولا شك
ان ابا حفص اوضح من حال الانفراد واذا قيل جاءنى ابو حفص عمر
كان عمر موضوحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثانى اشهر من الاول
فان زيدا اذا اشتهر بكنية اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية
مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحهما مع ان المتبوع
المتبوع اشهر وهو اى عطف البيان يجئ للايضاح غالبا وانه يجئ
للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح ح
قوله ان البيت بكسر ان الى الصفة قوله لا للايضاح مفعول للقائل القول
كما يجئ الصفة لذلك اى للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا قوله بخلافه فى محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة فى الكلام
اى كاينة بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل ل

مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له و
اعترض عليه نجم الائمة الاستراباذي بانا لا نسلم ذلك في غير بدل الغلط
فان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولابد ان يكون
في ذكره فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو لا
سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا
البدل كما هو ظ كلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف
بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق
ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو
الاول دون الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع المبين و
لولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ان النحاة قالوا وقال

رجل

رجل زوجتك بنتي فاطمة وسماها عايشة فان اراد عطف البيان
صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح
لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف المص محمدا عم بكمال الغاية اي
بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله سيد اي مقتدى الانام اي الخلايق
سيد مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة
اما للتخصيص وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات بك الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع
يحتمل لكل فرد من افراد الرجل فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال و
خصصته بفرد من افراد العالم اي ما قال عند النحاة ربما لان المراد بالتخصيص
عند اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال
الفاضل الشريف لظ انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما
يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين
جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من
الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت
الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق

الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف على كانت المعرفة
او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناظر فان الوصف فيه
قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته
فوضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم
نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا على محل
امس فان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام وامس ليس
كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا عن
الامس المعرف وكذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان
امس يدل على الدبور على وزن الدخول ذهاب اليوم ومروره
والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى اقسام الصفة المقدمة دون كونه
للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف معلوما قبل بل على تضمنه
للوصف كما عرفت آنفا فلو اقدم قوله او للتاكيد على قوله او للمدح لكان
اولى يعني ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف

معلوما

معلوما اي معينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف ما بان لا يكون له شريك
في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان
يكون المخاطب يعرف بعينه قبل ذكر الوصف والا اي وان لم يكن معلوما
قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتا كيد
من قبيل الخبر والصفة ههنا اي في قوله محمد سيد الانام جيئت لمجرد المدح
لمحمد عم وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق
بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد
ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل
واحد يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الا صحاب
يراد به اهل بيته عم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى
الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون
على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تع انه ليس من اهلك
حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل هنا تعميم الدعاء امتثالا
لقوله عم اذا صليتم علي فعمموا وقال عم لو عممت لغفرت ولا تعميم
فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقديم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعيم

لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تع تنزيل الملائكة والروح واصل آل
اهل على راى بدليل ان تصغيره اهيل او اول بالواو على راى آخر ورد في
بعض الكتب النحوية اواول بهمزتين وهو سهو يدل عليه ايراده في
الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا
فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اى طائفة منهم والنسبة
اليهم عربى وهم اهل الامصار الاعراب منهم سكان البادية خاصة و
النسبة اليهم اعرابى والاعراب ليس جمعا لعرب بل اسم جنس انتهى يقول
اهل واهيل آل واويل وتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل
آل اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى عال كيتيم وايتام
ونحو من له خطر عظيم للخطر بفتحتين خطر الرجل ومنزلته دنيا ويا مثل
آل فرعون كان او اخراويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرة نحو آل محمد
قوله دنيا ويا خبر مقدم لكان وقوله او اخرويا عطف عليه فان قيل
لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات
الالف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه ويستدعى تفصيلا لا علينا ان نذكره
تبصرة للطالبين وهو ان الالف في اخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة

اورابعة منقلبة كانت تلك لرابعة اوزايدة اوخامسة فصاعدا فان الثالثة
والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوى ورحوى والملهوى و
المرموى والرابعة الزايدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زايدة
كتاء التانيث واما القلب نحو حبلى حبلوى فلاجرائها مجرى المنقلبة
واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء
لكون الفيهما زايدة وقالوا دنياوى كما قالوا حمراوى ولا مشابهة
في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زايدة فلا يحتمل فيها غير الالف تحتمل
ان يكون زايدة والمنقلبة واوا هى الف التانيث ويحتمل ان يكون
المنقلبة هى الف التانيث والواو زايدة واما الخامس فلا يجوز فيه
الا الحذف لطول الاسم ففى ان دست الحذف ظهر لانها اطول لفظا
كحبارى فقالوا حبارى بالحذف ولم يقولوا حباروى بالقلب
او تقريرية الجمزى فقالوا جمزى بالحذف تنزل حركة منه منزلة حرف
الرابع في النقل فاعلم ذلك فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه
لا تختص استعماله بالاشراف اهل الحجازى قلبت الهاء في اهل همزة
كما قلبت الهمزة هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجهما ان قيل

كيف يقال لقرب اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا
حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق
والهاء موضع فويقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها
مفتوحا مع سكونها فصار آل واصحاب جمع صاحب كظاهر واظهار فيه
بحيث وان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع
الصاحب كراكب وركب وصحبة كفارة وفرهة وصحاب كجايع وجياع
وصحبان كشباب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ
والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل
على افعال الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال
لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب تسامحا
للمسافة لان قوله كظاهر واظهار يأبى عنه ثم المختار عند جمهور اهل
الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عم وقيل وطالت صحبته
وقيل وروى عنه وقيل اوراه الرسول هذا وقيل كان اهل الرواية
عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه
معطوف على آله والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي

مؤيدي

مؤيدي اي المقوى اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف
حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب والجر
بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال
وفتح النون فيهما وكذا الكل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون
او بالنون بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة
الرفع بالالف والنون نحو جاءني مؤيدان وحالة النصب والجر بالياء
والنون نحو رايت المؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع
وكذا الكل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها
بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة لمجرور وهو اصحابه
لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجمع مع النون
والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
حتى انهم ينزلون المضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت
للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به الضب
فقراه مجرورا وخرب بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي
يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة

لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك بايه كما حرك ياء التثنية
عند التقاء الساكنين نحو بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم
اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها
اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او
اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ظ وذلك لان في الفتح يلزم
الصعود من الكسرة الى الفتح وهو ثقيل من عكسه فيه نزول وهو
اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي الضم
يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا و
هو المؤيدي قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما
تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر
ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكاة اي اعطاؤها وصوم شهر
رمضان اي في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن
اصفياء قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموا ها
لما نقلوا ح

بالازمنة

بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام
رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظة شهر اشارة الى ان العلم هو
شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على
ما ذهب اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه
مطلقا وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل ان و
كل من الاقام والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر
بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله من القضاء كذا في مختار
الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه اي صنعه وقدره
ومنه قوله تع فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر
انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والفرق
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو
الايمان لان معنى الايمان عبادة عما بطن على وزن نظر اي خفي من
الاعتقادات الحقيقة ومعنى الاسلام عبادة عما يظهر من الاعمال
الصالحة ولا شك لاعتقادات الحقيقة تظهر اثرها على صفحات الاعما

وفي رواية انس بن مالك عن النبي صلعم قال لا تقولوا
رمضان [illegible] رمضان [illegible]
[illegible]

اي [illegible]

جب

ل

الصالحة اى جوانبها كالخشوع فى الصلوة ورعاية الاداب فى الصلوة
الوضوء وغير ذلك وان الاعتقادات الحقيقية هى الاعمال الصالحة لا
يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة
فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما
فى الظاهر غير منقاد اصلا منقيد بكلمة البياء ومعتقد بكلمة النفاق فى الباطن
وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس
هذا هو معناهما الاصطلاحى واما اللغوى فالايمان هو التصديق
والاذعان والقلوب والاسلام هو الدخول فى السلم هو بفتح
السين وكسرها الصلح فى دستور اللغة السلم صلح وقيل مسلمات
قوله تعالى ادخلوا فى السلم والوصول عطف لدخول اى الوصول الى
السلم وبارقة البحث هو مذكور فى الوصول اى امور الدين يعنى علم
الكلام كما مر فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء فان الاو لد
الاعزيقال هو عزيز اى قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء فجواب ان
الاظهار ... جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى
الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل فهى اى الحروف

المشبهة

المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغير الجملة فى الثانى
الى معنى ما هو فى حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان
للشك نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشى لنفسه
قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركب الكاف مع ذا
واى فى كذا وكاى واصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف
ففتحت لها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء
الكلام من اول الامر على التشبيه لكن للاستدراك اى لتدارك وهو
السامع كما مر فى لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءنى زيد فكان متوهما يتوهم
مجى عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن عمرا لم يجى وليت لانشاء تمنى
الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقع ممكن لا وثوق لحصوله وهى
تعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم وكذا غيره فانه
منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا على انه صفة ... وشابهة
هذه الحروف بالافعال لمعنى لا فى ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها
لا بد له من اسم منصوبا ما لم يبلغ كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل

ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا في كون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان
وان وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها
بمعنى الفعل من تحققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها
اي شابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اي جعل منصوبها
ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند
الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف
وهو الابتدائية او المبتدا على الرايين ولا عمل للحرف فيه اي في الخبر
ومن خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا
يقال ان قايم زيدا مثلا لشباهتها بالافعال في العمل اي في العمل
الاصلي للفعل هو ان يليه المرفوع وهو اي الشبه بالافعال في العمل
الاصلي بخلاف القياس اذ القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل
فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل و
هو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكر يقتضي ان
لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر

ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف
والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقوله ان في الدار زيدا
وفي التنزيل ان الينا ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد
اجاب عنه في اللباب بوجه اخر حاصله على ما قرره شارحه ان الغرض من
تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل
وملحقه وهي انما يتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما في الظرف
فيتحقق هي بدون تاخيره اذا الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفا عليه
حتى يقال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا قيد
بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مفعول
ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار على المجهول بخلاف ق
المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال
انتهى ثم يرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدا و لا صفة
لمرفوع اصلا هذا في الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه
الحروف عليها كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا
او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في

الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك اى مع كون خبره ظرفا نكرة وجب
تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف اخبار ما عند قيام قرينة سواء
كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة
ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا هذا
اى الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله تعالى ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم اى خسروا في الآخرة وعند بعضهم خبر ان قوله
لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اى يعرضون عن سبيل
الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون
والواو زايدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان كما
لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب الضوء واما الاسم
فلا يحذف وعلله اى بين علته وذكر دليله الفالي اى الامام آرج
المعروف بين شراح اللباب بالقطب الفالي بان الاسم مشبه
بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيدا
قايم روانه اى انه زيد قايم فنحو نحذفه بغير ضعف لبقاء التفسير

وهو

وهو الجملة التي ياتي بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل
المراد به التفخيم فقط وهو كالزايد وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم
لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي
قيل هو طائفة مشهور بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتي و
لكن زنجي الزنجي جيل من السودان اى طايفة سود والزنجي واحد
منه فان الياء مثل التاء يجي للوحدة نحو تمرة وروى غليظ المشافر
اى ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم في الاصل بمعنى شفة البعير استعمل
ههنا في الزنجي تشبيها لشفته بشفة البعير في الغلظ فيكون من قبيل
من الاستعارة واجيب بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب وعلم
فساد هكذا الاشارة الى قوله وقد جاء الى آخره قيل ولكن فيه نظر لانه
يجوز حذفه في غير ضمير الشان عند من غير ضرورة كقوله فليت دفعت
بفتح التاء للخطاب الهم اى الحزن عنى ساعة اى فليتك او فليته
على انه ضمير الشان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل وتمامه
فبتنا على ما خيلت ناعمي بال وضمير خليت للنفس اى ضمير الفاعل على التقدير
ووقع الاباس حيث لا فعل ذلك على ما خيلت اى على ما ارتك

يجوزه

نفسك و اوهبت والبال القلب ناعم اصله ناعمين حذفت نونه بالاضافة
لنا اى تبتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمى بال اى ذوى مسرة
واصحاب فرح وسرور هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعرية
ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب
اللباب وشارحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من
آه ونحو فلو ان حق اليوم آه ونحوه فليت دفعت الهم عنى اخره وقال
شارحه اى ليته على ان الضمير الشان وقد قال ابن عصفور الواو
للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام اى فى كلام
الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه فى ضمير الشان اكثر منه اى
من الحذف فى غيره فتامل فى هذه المقام ثم دعى المص لهذا الو لد
اللعز بقوله لا زال اى دام وثبت قوله متعلق بما يفهم من اى التقسية
يعنى اما اشار بذلك لان اللفظ الدال على النفى وهو لا اذا دخل على
ما فيه اى على لفظ فى معناه النفى وهو زال فيفيد الاثبات و زال
فعل من الافعال الناقصة وهى اى الافعال الناقصة المشهور
كان وصار ا ما كان فانه يدل على الزمان الماضى من غير انتقال

لان مع

لا زال ثم

انتقال

انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقيقة
نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان
ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذلت الى ذلت
نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم
ان هذه الخمسة تجى على معان ثلثة الاول لاقتران معان الجمل التى
تدخلها باوقاتها الخاصة التى تدل عليها بموادها وهى اى تلك الاوقات
الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى
تدل عليها بصيغها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن
بالصبح فى الزمان الماضى ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره
بجميع النهار فى الزمان الماضى والثانى يكون بمعنى صار من غير
اعتبار الاوقات التى تدل هى عليها بموادها والثالث ان يكون تامة
غير محتاجة الى خبر وذلك فى ثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول فى
الاوقات المخصصة نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح و فى الاخرين
اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اى نزل من اخر الليل وظل

يق

قات

بمعنى دام او طال وعاد وآض بالمد بمعنى صار وقد يجئ بمعنى عاد ورجع
ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فح لا يكون من الافعال الناقصة وغدا
بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار ومازال
الذى مضارعه يزال واما الذى مضارعه يزول فليس من تلك الافعال
فلا يقال لا ازول اميرا وانفك وما فتئ ومابرح انفك فى الاصل
بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل
الا مع حرف النفى ويحذف فى اللفظ دون المعنى كقوله تع بالله تفتؤ تذكر
يوسف اى لا تفتؤ وبرح بكسر العين فى الاصل بمعنى زال عن مكانه قده
ومعنى هذه الاربعة استغراق الزمان اى الاستمرار الفعل بفاعل
فى زمانه فلم يجز ما زال زيد الا مقيما وما دام وهى لتوقيت فعل
او شبهه بمدة بثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعلا لخبرها ضميرا لاسمها نحو
اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان
فاعله متعلقة نحو اجلس ما دام عمرو وقائما ابوه وقد يكون ما دام
تامة بمعنى بقى كقوله تع ما دام السموات والارض وليس وهى عند
الجمهور لنفى مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفى مطلقا ويستعمل فى الماضى

نحو ليس خلق الله مثله وفى المضارع نحو قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول
وتنصب الثانى تشبيها لهما بالفاعل والمفعول الكائنين فى الافعال
التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيرها فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع
المحل راجع الى الولد وكاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم
ان الخبر فى مثل قولنا كان زيد فى الدار وشبهه من الكلام هو المتعلق
المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى
الظرف فيكون الفعل والظرف كليهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر
حذفا لازما واقيم البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل
قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا
يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع
الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند
المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال ووجه الاندفاع ظ على
ان كون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم فى الظرف اللغو
دون المستقر والكلام انما هو فى المستقر اى كاينا كاسمه ويجوز ان

كاسمه م

يكون

الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لا زال وحده نصب على الحال
للحال من اسم يكون بتاويل متفردا ومصدر منصوب على انه مفعول
للحال المقدرة اى متفردا وحده على راى ابو علي الفارسي وعند
الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره اى لا زال
مثل اسمه مسعودا بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر مسعودا
ومن الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل
اشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل
منه او البدل اذ لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين
من غير اشتمال لاحدهما على الآخر يكفيه كما مر فان السبب في تسمية
اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احد على الاخر بل لان اول الكلام
مشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد
ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثم
يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل
البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان [illegible] مسعوف منه
في التقدير لاشتماله على ذكر شيء صريحا مرتين وما قيل انه مسعود خبر لا زال

وكاسمه

وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال لبس سعيد لان الحال قيد لعامله
وهو اى عامله ههنا اى لا زال دعاء للولد والقيد ينافيه اى ينافي الد عاء
لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لا زال
وكاسمه متعلق به وقدم على كلا التقديرين للسجع ولم يعترض اليه الشارح
لان فيه تقييد الدعاء وتكلف المتقدم والتاخير ايضا وانما يقال
لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كنت
ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا اكتفت بالمبتدا وحده
ومن ثمه بالفتح والتشديد وقد يكون بالهاء فرقا بينه وبين ما هو
بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف هي اولى ولاجل انها لا تتم اى صح
باسمائها كلاما تاما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال
فاعلا لقصوده عن رسم الفاعل اى علامته وخاصته وهو
اى رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه
مفعولا به لانه ليس على رسم بل هو زايد عنه اذ لم يتم الكلام بدونه
وهو اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم
اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه

كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز
تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اى تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتداء من
كان منتها الى راح لانها افعال صريحة هذا على راى الجمهور خلافا
للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف
لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على
صفة موافقا لما قاله المنطقيون فيجوز تقديم المنصوب عليها كما
جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت
وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل اى وجد في اوله
لفظة ما من هذه الافعال هو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من
التقديم لانها اما نافية وهي فيما زال وما انفك وما فتئ وما
برح فلها اى لما ان نافية صدر الكلام لكونها مغيرة للكلام
من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير ليعلم ان الكلام على اي نهج
من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم معموله عليه
لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب فيه

وكثير

وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانبارى وغيرهما من النحاة
الى عدم جواز تقديم عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين
نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القران نحو يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو
خبر ليس فتقديم معموله اولا وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه
لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس هيداية
كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرها
ولم يجيء منه الاربعة عشر بناء للماضي فكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال
لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف
نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا
بقي ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة الاضافة
الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب
والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة
المضافة اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف فالبناء
ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحاج امير او الى فعلية صدرها مضارع

نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيها و
عند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فقوله
لانه ان يوم معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء
كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب بفعل
مقدر لا بمصروفا تقديره يلازمهم يوم ياتيهم العذاب فهذه الجملة اعني
جملة ما زال الى قوله كالمستظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها و
الجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء الكلامين او بين كلامين
متصلين لنكتة كما اوتي بها هاهنا لفائدة الدعاء وليس المراد بالكلام
المسند والمسند اليه فقط بل ومع ما يتعلق بهما من الفضلات و
التوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه ونحو ذلك قوله ولا محل لها
من الاعراب ما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير
زيادة الواو لتاكيد لصوق صفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة
المذكورة محل للاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب لم يقع موقع
الاسم المفرد لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد

فلم يكن

فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لا زال
الى قوله اردت مع معموله خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان اخر
لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان
هذا انما يصح على راي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على
مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل مجرور وراي قوله اهل
مجرور بالى الخبر مجرور بالاضافة اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله
مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف بحرف او متصل بالى
اهل على قوله مسعود التقدير ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعايتها
لامر السجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة
الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الا
[illegible] فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع
[illegible] بالنثر بل يجيء في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر
على حد واحد كهديم الحمام وبه اي بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط
ما قيل ان حق الظرف للغوالت خيرا يدانا لكونه فضلة وحق الظرف
المستقر التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر الهمزة

ليس بنفع لان الى ... فلما اردت واردته

والى م
للخبر م
بمودودام

خرى

كلونه عدة ومحتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله
مودودا اعني سقط هذا السوال بقوله اى بقول القايل رعاية لامر
السجع فان قيل ما السبب والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تع ولم يكن له كفوا
احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم له لفظة له عليه اى
على كفوا للاهتمام بشانه اذ الآية الكريمة انما سيقت هي مسوقة لنفي
المكافات اى المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن
ذات الله لا لنفيها عن شيء مطلق وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفاد
من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة
التاريخ لهذا المولد فقال لما استظهر اى قراه وحفظ عن ظهر القلب كذا
في الصحاح ذكرها تعالى ان كلا منها قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله
ظهر مقهم واعلم ان لما يجيء على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما الموق في مختار
الصحاح لم الله شعثه اى ما تفرق من اموره وبابه رد والثاني جازم
وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب والثالث بمعنى حين اذا دخلت
الماضي نحو جيتك لما ضرب زيدا اى حين ضرب قال ابن هشام بمعنى اذ بدله
بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ في

في تسميتهم لها بلما الحينية نوع قابلية للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل
عليها نحو قوله تع لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ ولما في قوله المص
لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا راى
ابي علي وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خر
خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو ولو لما
لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك
الحمل منه توهم والوجه ان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين كونه اى كون
لما اسما وبين كونه حرفا سبب بنائه كمذ فانه مبني حال الاسمية ۞
لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما بني حال الاسمية لمجيئه اسما على
صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى المولد ومحل
الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيف اليها لما
قوله لما في محل الرفع على انه قايم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون

فعلية تامة ضدية اما لفظا كما في لما استظهر او معنا نحو لما لم تنصر في اعرضت
عني وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي المستقر في لما معنى
المجازات اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازات
على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى
ومسببة لها والعامل الناصب فيها اي في لما اثبت ضماير ها على
تاويل الكلمة اردت اي اردت تلميظه وقت استظهاره والحاصل
ان العامل فيها جوابها كاذا وكلما وهي مشتركة في كون العامل فيها
اجوابها دون استظهر لانه مضاف اليه اي جزء منه للما والمضاف اليه
لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عمل
المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه عاملا في
نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في
المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في
الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جايز مختص منصوب على انه مفعول
استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز
بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه واضيف الى الثاني بتاويل ان يراد

والمدلول

والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاء في مسمى لفظ كرز
فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون
اللقب اوضح او اشهر وكذا ههنا اريد من المختصر مسمى الاقناع اعني ذات
الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع وكشف
اي ازال عنه اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض
فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة
استظهر التي هي مجرورة لكونها مضاف اليها للما بحفظ الباء فيه للاستعانة
اي كشف عنه بالاستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية
لان الافعال المنسوبة الى الله تع لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز
استعمال السببية فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر وحفظ مجرور بها
اي بحرف الجر والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظ مجرور المحل
لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى
الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
بحفظ الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون المضمر المذكور عايدا الى المختصر
فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ

بسكون ن والغين المعجمة

المختصر الولد بالرفع وفضلة منصوب لانه مفعول كشف ومضافة الى
القناع وهو ما تغطى بضم التاء من التغطية وهي التقنعة اي ما تستر
المراة به راسها وتقنعه وفضلة بقية التي تنزل الى وجهها هذا
وعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له ومجاز ان
استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز الى مجاز مرسل ان كانت تلك
العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هي المشابهة اي ان قصد
اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاستعارة
والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء
من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه
امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات
المذكورة استعارة تخييلية وانما قصد المص هاتان الاستعارتان اشار
الشارح الى بيان الاولى بقوله وفيه اي في كلام المص استعارة
بالكناية لان المص شبه المختصر بالمراة المحبوبة في المقبولية وميلان
بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله
واثبت المص له اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي

المختصر

المختصر ما يليق بها اي المراة المحبوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه
التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية
بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما التسمية
بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والا ثبات
المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص
المشبه به يتخيل انه من جنس المشبه به هذا على راي الخطيب فيكون كل من
لفظ المختصر والقناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام
مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي
فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلا ن
للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهو قرينة المكنية فهما اي الا
الاستعارة المكنية والتخييل متلازمتان وجودا لانه ما لم يوجد هذه
القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ويتاتى هذه القرينة اي
اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد
التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم
هذا على بيان المكنية والتخييلية له لكان انسب لان معناه ازال صعابه

بكر القصاد وجمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اى وصل به مراده وطرح
الجهل عن نفسه فشبه ازالة الصعاب ولا يكشف لقصد الفضلة فاستعير لها
اسمه اعنى الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فى الاستعارة الجارية بين
الافعال انما هى بتبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لابد من
التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا فيها لا يقع موصوفا لعدم
استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا
يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار اى لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك
اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كالاسد ان استعير للرجل الشجاع وقيل
اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه
والحرف فيقع الاستعارة اولا فى المصادر ومتعلقات معنى الحروف ثم
يسرى فى الافعال وما يشتق منها والحروف ففى المصادر بقدر ان
معانيها شبهت بها معان اخرى واستعير للمعانى المشبهة اسماء المعانى
المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا فى متعلقات معانى
الحروف بقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعانى الاخرى

اسماء

اسماء المتعلقات ثم يسرى التشبيه والاستعارة فى الحروف مثلا يشبه الضرب
الشديد بالقتل اولا فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا
شديدا وقس عليه غيره واحاط والاحاطة ادراك الشىء والنيل به بتمامه وكماله
واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته الجار مع المجرور متعلقة باحاط
اى ما يليه واحاطة بكمالها هذا على تقدير كون الباء زايدة ويجوز ان
لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاعز مختصر الاقناع
بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفرد
عايد الى المختصر حفظا منصوب على التمييز وهو فاعل فى المعنى لان المعنى
احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اى كقوله المصنف
حفظا وكقوله تع واشتعل الرأس شيبا اى شيب رأسى او بمعنى
المفعول كقوله تع وفجرنا الارض اى شققنا عيونا اى شققنا
عيون الارض هذا مبنى على ما قيل من ان المميز فى النسبة لا يجب ان يكون
فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما فى الاية او غير صريح كقولك امتلاء
الاناء ماء اى بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند
المحققين فاعل فجرنا الارض عيونا كما تفجرت عيونها قالوا الا يلزم

التمييز هو مصدر بمعنى المميز بكسر
الياء على معنى ان هذا التمييز
يميز مراد المتكلم من غير مراده
او بفتحها على معنى ان المتكلم
يميز هذا الجنس من سائر
الاجناس الى ترفع الابهام حم

بعينه بدل

ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه
بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا له في التقدير كما في طاب
عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء اصلهما طاب فرح عمرو وملأ الماء الاناء
او في اللزوم كما في قوله تع وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونا و
قال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب
على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التمييز
وقيل عيونا نصب على الحال واتقن اي احكم واثبت وهذه الجملة
الفعلية يعني اتقن في محل الجر معطوف على جملة احاط او على جملة
استظهر وبارة ابدا به كاعراب كشف ما موصولة لابد لها من صلة بينها
مشتمل على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما صار بمنزلة
الشيء الواحد فلابد من شيء يحصل بينهما به على حذف الضمير العايد الى
الموصوف وكون بين فاعل يحصل على قول من يقول انه فاعل في قوله تع
لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابى الحسن ذاهب الى ان معناه
يعني المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثير استعماله تركوه
على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان يكون الضمير مما

لابد

لابد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا
يحتاج
الى عايد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى مجرد الصلة فقط
فانهم يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعده مثل ان وما
المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون
الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا
عليه ويجوز حذف بعض ما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي و
بتشديد يخ
يقال اللتيا والتي اذا قصد بهما الذوا هي ليفيد الحذف ان الداهيتين
الصغيرة من اللتيا بتشديد الياء بصغير التي والكبيرة المتفهمة من التي المعطوفة
المتفهمة ضو
عليه قد بلغتا من شدتهما وشياعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فتترك
على الابهام من غير صلة مبينة له كذلك قد يحذف العايد اي حذفا منويا
لا نسيا منسيا لكونه فضلة ومستغني عنه لانه لما صار بعضا من صلة المو
صول
لم يمكن مستغني عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كان العايد
ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تع هذا الذي بعث الله رسولا اي
بعثه الله او متصلا بصفة نحو فانه موليك فضل منه اي موليكه اي الشيء
ضمير ابدا
الذي الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه

اذا كان ضميرا مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة
المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تع
فاصدع بما تؤمر اى تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تع فاقض ما انت قاض اى قاضيه
فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصفة والصلة وكذا الصفة اذا
كانت جملة لا بد وان يكون روى عن ابى سعيد السيرافى فى شرح
كتاب سيبويه انه قال الواو يجى بمعنى من ومنه قولهم لا بد وان يكون
وقيل الواو زايدة لئلا يلتبس بلا بد ان تثنية وقال بعض الفضلاء ان
الواو فى مثل هذا العطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه فى كل مقام ما
يناسبه كان يقال ههنا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل
الاربع الاخبارية وهذا الوجه هو الذى كان يدور فى خلدى و
لعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما
وجب فى الجملة التى وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة
والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب
يعرفه قبل ذكر الموصوف او الموصول من انضافهما بمضمون الصفة

او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة لان غير
الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة و
صلة فان قلت لا نسلم ذلك فان الجملة الاستفهامية فى قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذيب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متاول بقوله
فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة فى الحقيقة
وفسر الجمل الاربع بقوله اى الاسمية الذى موصول ابوه مبتدا و
منطلق خبره والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت
صلة للموصول والموصول مع صلته فى محل الرفع على انه مبتدا وزيد خبر
ذلك المبتدا اعنى الموصول والفعلية الصريحة نحو الذى انطلق ابوه
عمرو او المقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان
اصلهما الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد لكنه دخول اللام الا
المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم

سمية

في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما
في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف مع فاعله المستقر فيه
المنتقل من عامله جملة ظرفية صلة وهو مع صلته في محل الرفع مبتدا
وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان يكرمني يكرمك بشر وقوله
فيه اي في المختصر صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل فيه صلة
والصلة لا يكون الا جملة اشارة الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه
المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف
عايد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير
البارز في فيه مجرور المحل بفي راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول
فقط لكن النحاة لما راوا انه لا يصير تاما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا
بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة
ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو الجار
مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهو هي اي الحال لانث
الضمير بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه

نحو

نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه
نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين
او ههنا لعناد الخلو لا لمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة وان الجملة
في قولك اتيك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم الفاعل اعني زمان
الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور
الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن
الصفة لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا و
مفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبني للذات وان لم يوجد
هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه
يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل عليه واما تقييدنا
المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور المختار عند المحققين ان الحال
لا يقع عن غير المفعول به لكون فضلة بالنسبة اليه نحو جيئت انا وزيدا
راكبين على ان زيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول به لفظا وان فهم من
كلام الشارح اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا فالكلام

للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اى كون الحال اما لبيان هيئة
الفاعل او المفعول اكثر لانه قد يقع الى رعن المبتداء والخبر والمضاف
اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا فى كلام المصنفين دون كلام
البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا فى قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حالا من المضاف اليه اعنى ابراهيم قلنا لان المضاف اليه فى معنى المضاف
وهو مفعول كما ان اخيه فى قوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا لما كان فى معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا
ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو ماول
باحدهما وهذا الحال يعنى من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها
حالا من الضمير المستكن فى فيه لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيه الظرف
او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول
اتقن والعامل فيه ح هو اتقن لان العامل فى الحال هو العامل
فى ذى الحال ومن فى من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها
صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعله المستكن
فيه جملة ظرفية صلته اى ان كان الذى وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا

من

من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة لان الموصول مع صلته
معرفة وكقوله تع فاجتنبوا الرجس اى القذر من الاوثان فان من
الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص لزكن من
البيانية لكون الكلام فيها يقتضى نفى ذلك الحكم المذكور عن باقى الحروف
الجار فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة
فصفة لها نحو رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها
نحو قوله تع فخرج على قومه فى زينته اى مترينا حيث وقع بعد ضمير
خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا
ثمر يانع فى اغصانه فان النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة
واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبنى الزهر فى اكمامه فان المعرف
بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة فى المعنى ثم قال بعض المحققين
ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة
كالجار والمجرور بعينه فى تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل
كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام
النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع

[illegible]
خرين

والانضمام هيئة مفيد للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقوله بعض
المنطقيين انضمام الكلي الى الكل قد يفيد الجزئية اى الجزئية
الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان
يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السوال مع جوابه
ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف
الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير الجملة فان التعريف
والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذات ولو سلم تنكيرها
فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا و
طويلا كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل
بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة
عند المخاطب كما عرفته في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز
ان يوضح ويخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب اخر
تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب
بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او
لغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات

فاذا قلت

فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة قد اشرت الى علم المخاطب
بمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند
المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى
متعين في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملا
حظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي
لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما يكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب
تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
انما هو على مذهب اكثرهم والا ينقض بقوله تع ان هذه امتكم امة واحدة
واحدة فانه حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتاويل انبه او
اشير والسكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل في خبره على
المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض
بهذه الآية الكريمة بارد على القول بان العامل في الحال هو العامل
في ذيها سواء كان قايله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة
هذا بناء على الاكثر الاميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا
الاسم مميز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن اى هو مميز عن ذات

جملة

مقدرة فى النسبة الكلية فى اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ
فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما معًا فلما قال لفظا ومعنى علم ان
اتقانه اى الولد اياه اى المختصر من جهة اللفظ والمعنى معًا فهو تمييز عن
الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
اى ما يعين بعض المحتملات ثبتت وحصلت باعتبار اصل الوضع
لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات على قسمين قسمين تمييز
عن المفرد وتمييز عن الجملة الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة
فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة
وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة
فى جملة وفى شبهها او فى اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا و
بالزيد فارسا واعجبنى طيبه ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم
الثانى لانه رفع الابهام الكاين فى مضمون الجملة اعنى وقوع الاتقان على
مفعوله ويعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اى اتقن معنى ما
فيه ولفظه فهو اى احكامه هذا اما بمعرفته مع علله وضبط قواعده مع جبر
خبرياته او بمعرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل وفاعل وهو ضمير

المتكلم

اردت انه المطعم

المتكلم اعنى التاء المضمومة ان المصدرية المنظم فعل مضارع منصوب بانه
فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول
المنظم وهو اى الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعنى المنظم
مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى
مع الذى عمل اردت فيه وهو اى قوله مع ما حال من الضمير المستكن فى قوله
مرفوع المحل على انه خبر ان اى فان الولد الاعز مراد منى تلميظه او مريد
تلميظه وقت استظهاره وانما فسر بهذه البيان ان اصل الخبر الافراد و
ان الجملة هنا هنا فى محل المفرد وما قيل انه اى مراد منى تلميظه لا يجوز ان
يكون معنى القول اردت ان المنظم لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت
يذكر بصراحته على المزيد لا على المراد فغير وارد بجواز تفسير الشىء بلازمه
ومعنى المنظم اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا
يلمس لسانه بقية الطعام فى الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به
عن لازمه اعنى الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق ههنا اريد به لازمه
اعنى الاطعام والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ويجوز كونه
كناية يكون المستورة تخييلية قرينة للمكنية وقد لا ينافى بينهما لان الكنا

انا

تتبع

ية

لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات

مايلايم المشبه به للذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر

تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال المظ فلانا من حقه اي اعطاء بعض

حقه وفيه الاستعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات

بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له مايلازم المطعومات عادة

عن الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه

الحقيقي الغرض الاصلي من اراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام الترتيب في

والتعليم فالمعنى المتحقق الارادة من قوله اردت المظ هو اني اردت

ان اعلم من كلام مجرور من متعلق بالمظ اعلم ان الظاهر ان من قوله من

كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام

الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المظه

شيئا من كلام الامام ويحتمل يحتمل ان يكون من زايدة على قول من

يجوز زيادة من في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب

اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفات

بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف بها مثلا يقال اله واحد

ولايقال

ولايقال شيء اله فهو اي الامام مجرور مضاف اليه للكلام المحقق مجرور على

انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة

وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال

الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر قال ابو عبيدة والذي عندي

بالفتح وكذا يرد به المحدثون كلهم بالفتح العالم المتفننين وقيل هو

مقلوب من البحر قلب مكان حيث ذا الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان

الباء لان العلم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة

الحيوة اما الماء فظاهر وقد قال الله تع وجعلنا من الماء كل شيء حي واما

العلم فيقول عمر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فهذه المناسبة اي بمناسبة

ان كلا من البحر والعلم مجمع الماء هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على

العالم المتفننين يعني يطلق الحبر على العالم بهذه المناسبة او على سبيل

الاستعارة ثم يطلق البحر المقلوب منه عليه ايضا هذه المناسبة المدقق

مجرور صفة الحبر من دقق فلان الشيء اذا علم على وجه اليقيني واطلع

فيه على سر خفي ويلايمه التحقيق اثبات المسائل بدلايلها والتدقيق

اثبات دلايلها بتحقيق المقدمات الماخوذة فيها اي مجرور بدل من الا

مام

بدل الكل من الكل بكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابى واضافة
والكلام فى ابى كالكلام فى ذى الانعام وابى بكر كنية الامام فهى اى
الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة
لا بمعنى الاصطلاح ثم اما ان يصدر باب وام او ابن وبنت او لا يصدر
بشىء من ذلك فالاول كنية كابى بكر وابى عمرو وام كلثوم اسم لواحدة
من زوجات النبى عم والثانى وهو العلم الغير المصدريات او غيرها اما ان
يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين والثانى العلم
اى العلم الاصطلاحى والا يلزم كون الشىء قسما من نفسه هذا تقديره
كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوى
لا بمعنى الاصطلاحى وهم قد صرحوا بخلافه والثانى انه جعل قسم الكنية و
اللقب هو العلم فقد جعلوا قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم
صدر باب وام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه
قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجانى
فى شرح المفتاح وذكر فى المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد
او كنية كابى عمرو او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال والثانى العلم

اشارة

[margin: لضرورة]
[margin, in red: ابى الحسن عبد القاهر]
[margin: كذا]

اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما فى اصطلاحهم كما يسمى اسما فبا
جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوى لا بالمعنى الاصطلاحى حذرا عن توهم تقسيم
الشىء الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابى بكر بن سقطت الهمزة من
ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اى السقوط للوقوع المذكور لكثرة
الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم
مضافا الى علم آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف به وجوبا لانه وقع
وسط الاسم والوسط ليس من مكان التنوين نحو جاءنى زيد بن عمرو و
يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا فلا يجوز شىء منهما عنه كقوله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا فى
ابن وكذلك لا يحذف فكذا ان اضيف ابن الى غير العلم نحو هذا ابن اخيه
لان وقوعه بين العلمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت التنوين فى
اللفظ وثبوت الالف فى الخط متلازمان فكذلك حذفهما وهو اى ابن
مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اى ابن مضاف الى عبد وهو اى
عبد مضاف الى الرحمن الجرجانى صفة نسبية اى منحطة بياء النسبة
للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب ومن الامام لان المراد معرفته اى

معرفة

الامام بانه خبر جرجانی دون بغدادی وغیره لامعرفة اباه فوصف
الامام بالجرجانی لیعرف انه جرجانی دون غیره سقی فعل ماض فاعله
الله ومفعوله ثراه الذی هھنا بالقصر التراب لنوی وبالمد کثرة المال ای
قبره ومنزله منصوب تقدیرا والضمیر مجرور المحل لکونه مضافا الیه التری
عاید رفع علی انه خبر بعد الخبر بقوله والضمیر الی الامام وسقی قد یتعدی
الی مفعولین کقوله تع وسقاهم ربهم شرابا طهورا وجعل ماض من
الجعل بمعنی التصییر وهو من افعال القلوب ای من ملحقاتها وما یجری
مجریها فی الدخول علی المبتداء والخبر یتعدی جعل الی المفعولین الممتنع
الاقتصار علی احدهما ولو زاد الموصول وقال التی یتعدی لیکون الجملة
صفة لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممتنع الاقتصار علی احد
لاندفع عنه ان یقال ان امتناع الاقتصار علیه من خصایص افعال
القلوب لا یوجد فی ملحقاتها التی یجری مجریها فی مجرد الدخول علی المبتداء
والخبر لا فی خصایصها وفاعله مستتر فیه عاید الی الله الجنة مفعول الاول
هی فی اللغة البستان ومنه الجنات مثواه ای مکانه من ثوی بالمکان اقام
به مفعوله الثانی والهاء فیه کالهاء فی ثراه وهذان الفعلان اعنی

سقی

سقی وجعل خبرای لفظا وانشاء معنی فان المراد من سقی وجعل
انشاء السقی والجعل المذکورین لا الاخبار بانه سقی وجعل فی الماضی فهما
ههنا فی معنی الامر لانهما دعاء وهو ظ والدعاء فی قوة الامر فان معنی
قولک غفر الله لک لیغفر الله لک فسقی وجعل ههنا بمعنی لیسقی ولیجعل فانما
خبر عنه بلفظ الماضی تفاؤلا کان السقی والجعل المذکورین قد وقعا وهو
اخبر عنهما بالماضی او تادبا کانه رای اداء الدعاء بصیغة الامر مستبشعا
غیر لایق لقانون الادب علی ان حروفه اقل من حروف الامر کما لا یخفی
وانما عطف ای لم یعطف مع فی قوة الامر علی الاخبار حیث عطف ثانیا باعتبار
الصورة مثل قولک اشعر اخوک احوامکاشرة وقعی قحیاک الله
فکیف ثانیا حیث عطف حیاک حال کونه فی معنی الامر علی جملة الاخباریة
السابقة باعتبار الصورة ای باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه
الجملة الدعائیة من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ای عدم
وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب علی ثلثة اقسام لفظی وتقدیری
ومحلی فاللفظی فی خمسة مواضع الاول فی ما اخره صحیح ولو قال فی الصحیح لکان
اوضح لان هذا یوهم بظاهر ان الکلمة لیست بصحیحة بل الصحیح آخره ولیس



كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في غيره
آخره نحو زيد او لا نحو احد والتنبيه بقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد
وعمرو مثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا في غيره او في
حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما
في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت
ظبيا وكرسيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورايت
دلوا ومغزوا ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في
الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم
لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق
الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه
لفظي ايضا جواب كما مر لكن لما اندرج غير المضاف منها في الموضع
الاول واحترز الشارح عنهما كما يدل عليه قوله الآتي قصدا الى
ضبط الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه
وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني
الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل

التثنية

التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل
فيه لفظ الاثنين والمثنى المستعمل نحو البحرين علما للبلد وما بمعنى التكرار
نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعرابه كلها
مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع
المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع
المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وهو مندرج
في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز هنا ولو بمعنى
ذوي جمع ذو وقد يقال انه جمع ذوا على غير اللفظ بالواو والنون
وحذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة
من غير لفظها وكذلك غير عزين في كلامهم وعشرون واخواته من ثلاثين
الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين
واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين
وانما كتب الواو بعد الالف حالتي الجر والنصب في اولي لئلا يلتبس
بالي حرف جر وانما كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو
وعشرون واخواته وليست بمجموع لانه لو لم يات ال وعشر وثلث

وغيره مفرد اجمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة
لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم
يكتف بالجمع والخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو
كلاهما وكلاهما وكلاتا واحترز به عنه مضافا الى مظهر فان اعرابه
ح تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث قيل السر في اختصاص
الاعراب بالحروف لحال الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد
اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى لفظ
وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو
فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو هو فرع
اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا ●
اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعراب بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع
بالالف فان قلت فلم يتعرض حال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا
من لفظ كلا لم يتعرض الا الى حالة الذي يتغير فيها لفظ كلا اعني النصب
والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة عليكم

الى

الى جعل كلا قسما مستقلا فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه
في الثالث وقال الثالث في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكره في الجمع
لكان الكلام منظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء
الستة الى هنا بالحروف لفظا ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف
لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعني بها الحروف الذي هي اعراب على
راي او الحروف التي هي دلايل الاعراب على راي آخر كما مر والتقديري
الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي
الاسماء المعربة التي اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة او ممنوعة
عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تع حور مقصورات في الخيام و
بقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا لكونهما مبنيين نعم
لو سمي بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف ●
للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت تلك الالف
ثابتة في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا
عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب
هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة

ما دام ما دام الفا ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته الى حرف آخر
ولا يمكن ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث مقدر العلم
الاعراب في الوسط فاذن تقدر اظهار الحركات فقدرت في اخر الكلمة
ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية
الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء المتكلم
المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي او
جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات في الحالة الاحوال الثلثة في المذهب الاصح لان في
قوله مستوين المعوض اي وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم
اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكره
لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب
فيكون محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون
تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين
متماثلين او مختلفين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء
قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما

عن جوا

عن جوابه قلنا لانه لولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب
الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد
وعمرو وبكر معرب بسكون آخره سكون وقف لا سكون بناء او معربية
اللفظ يتحقق بقابليه توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج
الاسم عن المعربية مما يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد انعدام ما
يقتضي لحوق الاعراب بآخره ولهذا ذكروا في قولهم المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل
اولا وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع
البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث واذا
واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذ كر
السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو
رايت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر
فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم
في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف من ان الواو و
الياء اذا اجتمعوا وسبقت احداها بالسكون قلبت الياء الواو ياء

فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف
في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محكي
اما جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل
جملة دالة على نسبة التابط اى الاخذ بالابط الى شخص و شرا
مفعول تابط ثم جعل اسما لرجل وهو ثابت بن جابر فهمي واعرابه تقديرا
على راي والتفصيل ههنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما
مبنية بل حكايت فصار ابعا من مبني الاصل واما بعد العلمية فقيل
انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع
بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا
لان يجرى الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني تابط شر برفع شرا
لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكى لفظ الجملة لكنه نحو
للدلالة على القصد في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا
بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا مبني على هذا القول اومفردا
في قول المجازي لان في قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثير من
النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من زيد من قوله المحق

مبتداء

مبتداء وزيدا مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه و
قيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فتنصب زيدا اشعارا بان
السوال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك لان كل اسم سوا كان
مفردا او جزءا اخيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكى في محل الاعراب
فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديري
والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري لحذف لفظ المحكي كما
خذفت الفاضل في شرح اللباب قيل و هكذا وقع في بعض النسخ هذا
الكتاب ولعله هو الصحيح فحينئذ عشر علما يحكي آخره على الفتح ويصير معربا
تقديريا في قوله فيه اشارة الى قول ان فيه قولا سيذكر في تفصيل المقام نحو
على وجه يتضح المراد هو ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما فقد يجري عليه الاعراب
اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن
الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال
بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال الآخرون
انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية
اسما واحدا المستحق لان يجرى الاعراب في آخره لكن لما كان الحرف الاخير

لفظا

مستقلاً على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه فصار معرباً بالاعراب التقديرى فان قلت فلم تعين الاعراب المحكى لفظا فى تابط شراً وجاز فى خمسة عشر علماً ترك الحكاية وجاز جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب فى الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن فى نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك سبح بناء الى اعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ويجوز العدول عن الاعراب الى اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب القفالى فى شرح اللباب ومما ينبغى ان يعلم ان من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذى جزؤه الثانى معرب باعراب معين معمول لما الاعراب له لفظا مثل ان زيدا وهل زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب الاضافى نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو ضروب غلامه فان اعرابهما لفظى فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العوامل والثانى فى مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التى كان الاعراب فيها تقديريا فى الاسماء المنقوصة وهى الاسماء التى اواخرها ياء مكسورة

قبلها

فى

ما قبلها نحو القاضى والراعى فان اعرابهما تقديرى فى حالة الرفع والجر نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى بالاسكان اى باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفى حالة النصب لفظى لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضى بالنصب فقد جاء بالاسكان فى النصب ايضا كما جاء به فى الرفع والجر

بيننا

او كالفتحة للضرورة الشعرية نحو قوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا ماكان مدفونا مهلا نصب على المصدرية لا بمهل المقدر وبنى منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون فى الاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اى بنى عمنا الذين هم موالينا اى ناصرون لنا فى الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهى من نبش البقل والميت اى خلع قشرا وكفنه ليبصر بالضم منه النباشى وبيننا ظرف والاستشهاد فى ان واليتا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا بمهل المقدر الدال عليه معمولا عن مهلا مع ان المقدر ان مهلوا بقرينة انتبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل و هو امهل اذ لا مدخول للواو فى العمل وكذا فى المثل بفتحتين اعط امر من اعطى يعطى القوس باريها اى صانعها من بريت القلب من باب رمى وبالفارسية تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط و

هذا

المثل ماخوذ من قول الشاعر يا بارى القوس بريًا ليست محكم
لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتعويض الامر
الى من يحسنه ويتمهد فيه حق المهارة ومثله قوله يا دار هند عفت الا انا
فيها بسكون الياء للضرورة الخامس من تلك المواضع السبعة في الجمع
المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة
لمن قرأه بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحرف تقديرا ونحو معطوفوا
القوم فانه مضاف ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحرف لفظا لوجود
علامته فلو قالوا بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة
ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو معطوفوا القوم نحو
جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان
اعرابه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا لكنه سقطتا اى الواو والياء
في اللفظ بملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم
تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف التى بهما الاعراب غير ملفوظ
بهما فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتداد بالخط في هذا الفن بل المعتبر
فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا فلم يذكر المتقدمون

هذا

يرى هذا القسم ما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديرى
من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمى ولم يلتفت الى هذا القسم لكن
القوم بالاعراب التقديرى في الواو المقلوب ياء دون الواو المحذوف
من ما يتعدبه ولا يجرى ما ذكروه في اعتزازه من الحذف عارض بواسطة
رح كلمة مستقبلة والقلب يكون بواسطة ما هو بجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح
القسمين معا وقوله ملاقيا ساكنا بعده ليشمل اى ساكن كان من لام
قه التعريف والاسم الذى اوله همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابنك اه فلو لم يلاق
ساكنا كقولك صالحوا بلدك في الرفع وصالحى بلدك في النصب والجر كان
الواو والياء ملفوظا بهما فيكون معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه
السادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن
بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا
البشر في النصب ومررت بابى البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع
السبعة التثنية مضافة ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان
تى با ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن
ثوبى البيك تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى

ورايت ثوبى ابنيك بكر الياء فيهما لاحفظة الياء التى هى علامة الاعراب
يمكن فيها بالتحريك بخلاف الالف فى الرفع فحركت بالكسرة المناسبة له
بناء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشئ من كثرة الياء وانما قلنا
بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهى يا فيه لفظا وان كسرت للسكون
بعد كما فيكون معربا لفظا وهو ظ ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دع من
تمرتان على الحكاية فى الجواب لكسرة تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما
اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القايل الاول اى دع مما تلفظت به
وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سال له
فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت الكلام اى كثرته
فى هذا المقام لانه مزالق الاقدام المزالق جمع مزلقة وهى الموضع الذى
لايستقر عليه القدم لغاية ملابسة واما الاعراب المحلى ففى الاسماء المبنية
كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارة وكالافعال الماضية والجمل
فان الاعراب فى هذه المذكورات محلى لا لفظى ولا تقديرى والفرق بين
التقديرى والمحلى هو ان التقديرى انما يستعمل حيث للمكان المستحق الكلمة
الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها فيها لمانع كما فى الاقسام

المذكورة

المذكورة فى الاعراب التقديرى والمحلى انما يستعمل حيث لم يستعمل حيث
لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى متعلق يستعمل انها اى الكلمة
وقعت فى محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الاخر نظهر فيه الاعراب فالمانع
من الاعراب فى المحلى مجموع الكلمة بنائها بخلاف المانع فى التقديرى فانه
هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار مع المجرور فى مررت
بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم من الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل
فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما
مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا
للمجموع وغيرها لكن بقى ان يقال ان بزيد لم يقع فى محل لو وقع فيه غيره
لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت الاسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا
لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذى ذكر بين الاعراب
التقديرى والمحلى انما هو على اصطلاح المتاخرين وهو الحسن لما فيه
من الامتياز واما الاوايل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله فى
المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فليتامل

في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس النحو يقال شيء نفيس اي ينافس
ويرغب فيه حتى يعلق اي تشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث به وتعلق
به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة
معان اي اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى على ثلثة معو
راسها واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقها
من حيث ان مجرورها لابد ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث يستوي
في الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على النقص الى ان
ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك ما يلاحظ الضعف
نحو قدم الناس حتى المشاة والقوة نحو مات الناس حتى آدم والانبياء
او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيء ملاقيا بجزء ما
قبلها كاينا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى
الصباح وهذا تلخيص معنى قوله فح اي على تقدير كونه حرف جر ان المجرور
واما ان ينتهي به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى راسها فان
الراس ما ينتهي به السمكة لان الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل
حتى عند ذكر المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء

ينتهي

ينتهي الليلة عنده لا به لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل
ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما اشترط ذلك لان الغرض
الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان يقتضي ما يتعلق الفعل به شيئا فشيئا
حتى يأتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلاقي
اخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها
ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فالاكل
الراس بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من
النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحا جب
وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال
ابن جني وابو نصر الفارسي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم فقوله مطلقا
قيد للمنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما
قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في
في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدرك في الفصول الثاني في
من تلك المعاني الثلثة انها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا
حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى عمرو لان

العطف بحتى انما يصح بشرطان يكون ما بعدها جزءاً لما قبلها كما في موضعه
وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها
لما قبلها فهي تخالف ساير حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها
وانما اشترطوا لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجر على احد طرفي الشيء
اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم
الحاج حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له واذا
اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة
انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا
بضم الميم وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف
تفسيري له فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضاً
رايت الرجل حتى امراة بالنصب ولا اكلت بالجر حتى الرمان بالجر وان
اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبير التام فيما
تقدم لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق حكم ما قبلها
بالنسبة الى اجزائه شيئاً فشيئاً الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة
لكن بشرطان يكون مدخولها جزءاً من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم

حتى زيداً او بالتاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا
كالجزء وبالاختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقياً بجزئه كما جاز في الجارة
لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير
اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى
المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس الاخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان
يكتفى في ذلك بان يكون آخر اجزاء المعطوف عليه حساً كما في الجارة اذ لا يكفي
ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى العاطفة
وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقياً بجزء ما
قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة
في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم
اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت و
اختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم
من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب
او كلاماً مستقلاً نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت
هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يتعلق يجوز ان يكون جارة لمعنى

كى اى لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما يجئ بمعنى انتهاء الغاية
قد يجئ ايضا للسببية بمعنى كى وقيل وقد يجئ ايضا بمعنى مع وزعم الفارسى
وابن مالك انها يجئ بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب
بها وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا
بعد تقديرها ايرلنا بعده فى جواز دخول لكون الفعل معها فى تقدير المصدر
والشرط اى حين ان يكون جارة بمعنى كى مقدرة بعدها ان المصدرية
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا
بمعنى ان يكون الفعل الذى دخل عليه حتى مترتبا وجوده بالنظر الى
وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قديم والدخول
فى الجنة مترتب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان
الدخول والسير قد انقطعا ولكنه فى وقت السير كان مترتبا وانما يجب ان
يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التى هى علم الاستقبال
واعلم ان هذا اى كونه ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان
بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة

اولمجرد

او لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية لم يتعرض
الشارح الا اليه وههنا كذلك لانها اى ما بعدها مستقبل بالنسبة الى ما قبلها
تحقيق لان التعلق بطبعه امر مستقبل مترتب وجوده عند اخبار المضارع
بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميظ والجملة الفعلية اعنى يعلق
مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله المظه والمجرور ههنا
وهو التعلق بطبعه شئ ينتهى المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميظ المظه
ان يقال والتلميظ عنده اى ينتهى عنده لا به والحاصل ان التعلق و
ان لم يكن جزء مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميظ وروادفه
عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جر ويجوز ان يكون جارة
بمعنى كى وهو المظه ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق
معطوفا على المظه فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا
كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التى كذلك اى منصوبة المحل و
وهى المظه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل
لانها مفعول اردت ولهذا لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة المناسبة
للمظه بالنصب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اى لفظ يعلق منصوب

وبان المقدرة بعدها كما ذكر آنفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما
بعدها مجامعا لما قبلها موجودهنا لانها اى حتى ههنا للدلالة على احد
طرفى الشئ وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اى طرفا ذلك الشئ
ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل
ارادة تلميذ والعلق بطبعه لا ظهر تركى قوله ارادة للملايم قوته
فيكون ما بين التلميذ والعلق مجانسة بان يكون العلق جزءا من التلميذ
بناء وعلى ان العلق بسبب كونه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء
من التلميذ والقوة مستفادة ايضا لان العلق بالطبع قوى من التلميذ
ارادة ان المظهر من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل
بالتدريج العلق بالطبع لان فى حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان
يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتدا او خبر ولا كلام مستقل
منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعن امر من امعنت
اى اطنبت وابرعت يعنى مبالغة كردم كذا فى الدستور والمعنى احسن
تاملك فى هذا البحث فانه من غوامض النحو ومختار الصحاح
الغامض ضد الواضح من باب سهل وبطبعه متعلق بيعلق والضمير المجرور المحل

لاضافة

لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو اى الطبع فى الاصطلاح ما
يكون مبدا الحركة مطلق سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون
لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدا
الحركات الصور النوعية او النفوس على ما حقق فى الحكمة والطبيعة ما
يكون مبدا الحركة من غير شعور كالقوة المحركة التى يكون مبدا الحركة
اليها بطة من غير شعور هكذا قال الامام فى شرح الاشارات فالفرق
بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح صطلاح
كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال فى مختار الصحاح الطبع
السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله
وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هى قوة
للنفس تحكم بها بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد هنا بالطبع
الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظ لفظ مجرور بمن والهاء ايضا
مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى
الفاعل والحلو بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور
فى محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة فى قوله ما يتفجه

اى سبيل وقوله منه متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول
ولفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل يتفجر وهو اى لفظ ينابيع جمع
ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول
مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل
يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور فى منه لوجوه الثلثة
الوجه الاول ان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر
وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا
الوجه لا يدل على عدم جواز كون حالا من ضمير منه لان كون الحال
لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثرى لا كلى على ما اعترف به الشارح
فيما سبق الوجه الثانى انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال
لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذى الحال
النكرة ليرفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر لالتبس بالصفة فى حالة
النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت فى حال الرفع والجر وان
لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اى يلزم ان يجوز على تقديره
كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهى من لفظه الحلو فيكون التقدير

اى

اى الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير جايز لانه يلزم
اى من هذا التقدير تقديم ما فى حيز الصلة الصلة وهو من فقوله هو
مبتداء راجع الى ما هو قوله منه اى لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول
متعلق بقوله تقديم وهو اى الموصول لما اى لفظ ما وما فى حيز الصلة اى
الشىء الذى يكون فى حيز الصلة لا يتقدم عليه اى على الموصول لانه اى ما فى
حيزها فى حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة
للموصول صار كالجزء الثانى له فلا يجوز تقديم شىء من الصلة وابعاضها
على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثانى من الشىء وجزء ذلك الجزء الثانى
على ذلك الشىء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما فى حكمها والحاصل انه يجوز ان يكون
من لفظه حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالى باطل لا محالة فالمقدم
مثله الوجه الثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم
على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية والمعنوية بالاتفاق او بحرف الجر
فى الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة
له فى الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف
لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال فى الاصح لان البعض

يقول

ى

جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون
قولك ذهبت بهند راكبة فى قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال
على صاحبها فى اذهبت كذلك يجوز فى ذهبت لا يقال ان المحذور الذى
ذكر فى الوجه الثانى لازم على تقديره جعلك اياه حالا من الموصول لان
الحال من الشئ اصلها ان يكون متاخرا عن ذلك الشئ فيكون فى حيز الصلة
ايضا الى كما يكون فى حيزها على تقديره جعلك اياه حالا من ضميره فلزم تقديم
ما فى حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم ما ذكرتم بل اللازم ح اى على تقدير
جعله حالا من الموصول تقديم ما فى حيز الموصول وما فى حيزه اى حيز الموصول
لا يكون من تتمة الصلة التى هى كالجزء من الموصول وتقديم ما فى حيز الموصول
جايز فنظرت الف لعطف هذه الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة و
يجوز ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء ح يسمى فاء فصيحة وذلك
اما لافصاحها اى لاظهارها وابنائها عن محذوف او وصفا بوصف صاحبها
كالكتاب الحكيم والكلام المص تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اى اذا كان
القول مستحظر للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل
على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجز ا

اذا

مسقط فى صح

اذا وهو ضعيف لا ينبغى ان يتخذ به فى السعة اذ قد يقع ترفى موضع ان اذا
لا يجزم الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيا
فستنجلى ولذا ء واجواب اذا من الجملة التى لا محل لها من الاعراب قوله
نكبة اى مضرة وغيابة الجب قوة والمراد بها ههنا الفم وتصبك مجزوم باذا
وهو المستشهد والفاء فى فاصبر جزائية وفى فكل تعليلية وكل مبتدا و
قوله فستنجلى اى ستزول خبره ودخول الفاء على خبر المبتداء الم يو
مما يستنقه الضعف فى يحتمل ان يكون التقدير فكل غياية تصبك ويكون الفا
زايدة فى مختصراته متعلق بنظرت ونظره فى المختصرات عبارة عن فكره
وتامله فيها لان النظر اذا استعمل بفى يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى و
اللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب على الترتيب وا
فى مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام والمطبوعة مجرورة
لانها صفة المختصرات فان قلت المختصرات جمع والمطبوطة مفردة فكيف صحة
لها والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة فى الافراد والجمع اذا كانت
فعلا اى اذا كان الصفة فعلا للموصوف وقايمة به كما سيجئ هذا وعد
جاء او فا اللهم الا ان يقال المراد انه يجئ فى اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته

به
صف
لضمير
لكونه

ويسمى هذا وصفاً حقيقياً ولو لم يكن فعلا له وقايمة به يسمى صفة تشبيهية
نحو جاءني زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة
امشاج فان الوصف فيهما فعل لموصوفه وقايمة به فان الاسمال جمع سمل
بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء
المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج الماء الرجل اذا اختلط بماء المراة
ودمها لعاقبة واختلاط وصفان قايمان بالثبوت والنطفة مع
ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت هذا على تاويل ان الموصوف
مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف فلما كان الموصوف مجموع
تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وهنا كذلك اى الوصف فعل للموصوف وقايم
به لان المنطبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى الضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد
مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت
او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث
لكونه في تاويل الجماعة فاما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث
فروعي اللفظ في الاول والمعنى والثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاءوا

ولا يجوز

ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاءوا وان جاز العيون والايام
فعلن وههنا المنطبوطة لما اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد
فافرد المص اى اختار الافراد من هذين الجايزين للاختصار في الافراد
وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد يجي بمعنى اسفل ضد فوق وعلى
ايهما يحمل يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت فحاصل
المعنى نظرت في مختصراته المنطبوطة متجاوزا الى الكتب المبسوطة هذا واعلم
انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور وعينه الاول انه يتعلق
بفعل او معناه والثاني انه يجوز ما لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة
المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة فحال عنها وبعد غير المحضة منهما
فمحتمل لهما والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا الى يتعلق الا
بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة او النفي والاستفهام
يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون المنصوب
على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيه الى في المنطبوطة لو نظرت لم يرد عليه نا
لانه ذكر الفاعل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه
لزوما من المبتداء ونحوه وهو ظرف وقع بعد المعرفة وهي مختصرات فهو حال وبعده

وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف فان قلت المراد ان العامل
فيه اى نصب ودن على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على
الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده و
عامله محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون
مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على
ذلك كلامه الا انه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم
ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون
منصوبا على الحالية دون الظرفية اى نظرت في مختصراته المبسوطة غير كتبه
المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة
على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس بجزء من الموصوف لكن لما كان
توصف كتبه بالمبسوطة بسبب اضافته الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء
في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منهما قوله اكثرها والها مجرور
المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عايد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد
انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين
تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا او في المبني كالاعداد المركبة
فهو صحيح
نحو

نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندي وكم الخبرية اذا فصل
بينهما وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو ونحوه رجلا ربه
ولا رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المص تعالى وفرا اى ندا
واستعمالا من قبيل ما لم تميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح
بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اى اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم
مبهم تم بالتنوين ينصب تميزه فاكثر قد نصب تعالى ورا على التمييز واما ان اكثر تم
بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا
لكنه ثابت تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة
عارضية هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل
تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء كيف وقد
صرح في كثير من الكتب ان تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا
ويكفيك شاهدا لما قلنا في بعض شروح اللب وغيره حيث قالوا واعلم ان ما فيه
التنوين المقدر ان كان افعل التفصيل مميز سببي له لا يجوز الاضافة
نحو زيد الاكثر مالا وعلامة السببي صلاحيته للفاعلية بعد ان يصير افعل
فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصح لذلك فيجب الاضافة نحو زيد

اكرم رجلاً انتهى فقد تبين لك ان التنوين اكثر ثابتة تقديراً قبل
الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديراً السقوط بلا اضافة كما زعم
الشارح فقوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله
خمسة وعشرة منونين ثابت تقديراً وان تسقط لفظاً لانه لما قصد
امتزاج الاسمين وتركيبه بحيث يكون عدداً واحداً اكثره ومائة ه
حذفت الواو والموزنة للانفصال وبين الجزآن فحذفت التنوين عنهما
للبناء لان التنوين التمكن لا يحتمل مع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح
من انه تمييز من اكثره ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثره واليه ه
ذهب لشرح المفضول حيث قال هو تمييز من اسناد اكثره لا من تعلق
الفعل به شوا كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى منصوب
على الظرفية والعامل فيه تغاور الايمة جمع امام مجرورة للاضافة تبين اليها
وللمفعول الثاني لوجدت المائة وهي بدل من اكثره على تقدير ان وجدت
يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل والتتمة منصوبة معطوفة
على المائة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني المائة والتتمة والجمل كل
واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رح وهذا الاعراب اي كونه

بدلا

بدلا من اكثره اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت
بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين احدهما اكثره وتغاور الايمة والمائة
مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب لي هنا تلخيص لما سبق وتبيين
لكما لا يخفى كما تسقطلت فعل فاعل منونين والفاء فيه كالفاء في نظرت
لنظ فهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا با
الى الغالب الا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ان
مصدرية اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير
البارز المتصل منصوب على انه مفعول اول لاكلفه وعايد الى الولد وهو اي
اكلفه يتعدى الى مفعولين اللذين ثانيهما غير الاول ومفعول الثاني
قوله جمعها والهاء مجرورة المحل للاضافة جمع الهاء عايد الى الكتب الثلثة
والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول استطلت
واحمله اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو اي احمل يتعدى الى
مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى اكلفه اليهما الاول الضمير المنصوب
والثاني قوله رفعها والهاء مجرورة المحل للاضافة ورفع اليه عايد الى
الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي

المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة
غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لحالك او سببا باعثا عليه في
التصور ومتقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا وما
مضافة الى مفعولها وهو اى مفعولها لفظ ما وهي اى لفظ ما موصولة
فيها جملة ظرفية صلة وقد مر نظير غير مرة والموصول مع صلته مجرور
المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهة ما فيها اي
في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عايد الى ما تقديره كراهة ما حصل
واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل وبعضهم لم يجعل شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا و
الثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في
الخارج اى في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان
المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر
زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا
وجدت الشروط الثلثة باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير مشابها
بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل

المذكور

المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى
الى المفعول له بغير الحرف ولانه يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد
واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اى يكون باللام واجبة لانه اذا
فقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا اذا
فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزايد لا يندرج اكرام المخاطب في فعل
المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو ظ وقوله لفقدان
تعليل بقوله يكون مجرورا اى انما يكون مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك
الزايد لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب
وفي نحو جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا
يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل
المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان
الشرط الثالث فلا يندرج في الفعلات بق ايضا لان الفعل الواقع
امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظ ان قلت هل يجوز اثبات
اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام
واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه

ت

يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال ضربت تاديبا
بتاديب بل للتاديب او لتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي بشروط
النصب معرّفا باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس يستوي
الامران في المضاف وسيجي المتبر هذا اي بجي وتعليل هذا المذكور وهذا
ايضا من مواعيده الغير المعرفات ان شاء الله من الاشياء جمع شي
كفلوس قوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئا على وزن فعلاء
حمراء المستكن هو اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الثانية الى الصدر
اي قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصارت اشيا على وزن افعاء
فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في الجاربردي
انهم في لفظة اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه
بوزن لفعاء اصلها شياء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة
الف بين همزتين وهذا القول شايع ذايع وعند الكسائي بوزن
افعال جمع شي بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة
وعند الفراء اصله اشيئاء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة لهمزتين
بينهما الف جمع شيّ بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزمه

الاخذ

الاخذ من غير التزم وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة في العربية فقول الشارح
فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف الخ بظاهر عن ثبوت ضعف
وهي اي الاشياء مجرورة عن الجار مع المجرور في محل النصب على الحال من
الموصول وهو اي الموصول في معنى المفعول للكراهة وان كان في اللفظ
مضاف اليه لها المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة
الاشياء والكلام فيها كالكلام في المطبوطة من انه لما جاز الامران اي الافراد
والجمع واختير الافراد للاختصار وان الواو للحال وان للشرط كانت
فعل الشرط وهو من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء
لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال لا نسلم انه جزاء
الشرط فان ان بل اخرجت لو حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فروي
قول المص وان كانت لا تخ مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف
ولو فرض ان ان باقية على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا تخ جزاء له
فانه من تتمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى
على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه خبر كان وان الشرط مع فعله وجزائه
جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء وانما سلخ

في الاصل

لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد

تترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فلهم لا يقع بوقوعها بتمامها حالا الا بعد

ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرامك وان اهنتني واوجبوا الواو

في مثل لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك

ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة

اكرمك المذكور عليه فلم يعلم انها واقعة بموقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط

غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع

الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج

عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال

نحو ما جاءني زيد وهو ان تسأله يعطه فيكون الواقع موقع الحال في

الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من تلك

الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة

الشرط والثاني جعلها خبرا للمبتدأ مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المص

وان كانت لائحة من قبيل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول به

فقوله وان كانت لائحة من قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء

عبارة

عبارة من الموصول في كراهة ما قبلها فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول

للكراهة قبل الاضافة تأمل وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا

الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال هذا الوعد بهذا الوجه متبع للطف

له كما لا يخفى على الذوق السليم من الافادة مجرور بمن متعلق بلائح فا

فعل فاعل في الجملة معطوفة على السنظلت منها اي من الكتب لثلثة متعلق

بالستصفيت هذا اسم من الاسماء الاشارة مبني على الفتح بل على السكون

لشبه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحروف محتاجة

الى متعلقاتها لكن محله ههنا النصب لانه مفعول الستصفيت المختصر منصوب

لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على

كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع المبني تابع للمحله دون لفظه مثل لا يقال

مضى امس لذاير بكسر الراء بل الدابر برفعه فان قلت لما جاز نحو يا زيد

الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا المنادى

حركة المنادى حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب

عارضة بسبب مجيء الفاعل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة

عارضة بسبب النداء ونفيت معطوفة على الستصفيت عن حرف جر كل

ستصفيت

بهقه

بجروربه واعلم ان تنوين العوض اه اما عوض عن المضاف اليه نحو
يومئذ وحينئذ اعلمها اليوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا فحذف المضاف
اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او
عن الاعلال كما ذكر وان تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه
وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عن البعض منهم والتنوين فيما
نحن فيه عوض عن المضاف اليه هي اى من قبيل الشق الاول دون ما عداه
اى عن كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية نكرر فعل ماض في
الضمير فيه اى نكرر عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو اى نكرر في تقدير
المصدر مفعول فيه نفيت اى نفيت عن كل نكرره ولا يجوز ان يكون
ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة اى نكرره وهو غير جائز
لان المراد نفي المتكرر دون نفي المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اى بجواز
نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مشتملا لهذه
المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل منه مؤد الى الفساد لانه يلزم ان
لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع
بيانية اى مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتب وبطلانه

بين

120

بين هكذا اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الى آخره قيل
لكن فيه نظر لانا لا نم انه يلزم من نفي المتكررة نفي نفس المسئلة المتكررة
التي هي المسئلة النحوية لان المتكررة وهي الشيء الموصوف بصفة التكرار
وصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث هو مكرر ولا يلزم من
نفي المجموع المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف
الذي هو المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التي هي تكرارها لان نفي
المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائها
لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك اى بنفي المجموع بنفي قيد من
قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكررة ههنا بنفي تكررها لا بنفي نفسه حتى
يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول رد وما قيل لا يجوز ان
يكون موصولة آه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا
نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فحينئذ يستقيم فافهم فانه من مزال
الاقدام مستقلا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من
ضمير نفيت يعني مستقلا انا للمعاد متعلق بمستقلا وهو اى المعاد
مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار ومستقلا معطوف على مستقلا



يجاز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا كالمفاد متعلق
بلستقلالا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير
لاجل الاستقلالي او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا
عن المضاف وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى ح الا بارتكاب
الحذف في فاعل الاستقلال ومفعول معا اي لاستقلالي فايده التكرار
بمن يستفيد لان الاستقلال عند انتفاء قليلا وذا لا يتصور في المفاد
لان المفاد هو الشخص يستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى
لعدة قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال وهو اي
المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود
هو الولد فالمراد من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس والمراد من
المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال ان اللام فيه بمعنى
الذي لانه في الصفة وهو منها اي اللام في الصفة اي في اسم
الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف
التعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف
ينافي الجنسية والاستغراق بط قوله قول من قال مبتداء وبط خبره

وما بينهما

بينهما مقول يتاتي لانا نقول القول بكون اللام للجنس على مذهب المازني
والاخفش على مذهب من قال انه اسم فان اللام عندهم
في الصفات مطلق سواء كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب
وغيره او لا اي او لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد
الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطايفتين معهودتين
ويطلقان على كل كافر ومن يا سبتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه
مصدقا الآن او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملها اي شخص كان من
العارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل بهما وهذا نظير قولهم
اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف
خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان الموصول
ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين يا تونك الا زيدا او اضرب
العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام في العالمين
موصولان كما يعان وهذين المثالين للجنسية والاستغراق
والا لما صح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
على تقدير السكوت عن الاستثناء وكون منافي الجنسية والاستغراق في زبان المعاني والبيان

وما
اى بعينه
لمين

قد قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف
الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول والمضاف الى
المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فليتامل
ولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا على فوايد لم يحم حولها
الا واحد بعد واحد من اولي الالباب غير غير هو صفة في الاصل بمعنى
المغاير اي مغاير المدخر اي في حال كونه مغاير المدخر ويستوي فيه الاحوال
كلها الا ان فيه معنى نفي فجرى مجرى حرفه في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم
ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان
نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام
العرب لغويا بل في عبارة بعض العلماء اي في كلام المصنفين فكانهم
جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير المتصفت
مدخر بالدال المهملة المشددة مجرور باضافة الغير اليه وهو اسم فاعل
من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم
الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه
ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة

بعد

بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة ويجوز فك
الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورة بجعل الدال ذالا او الذال دالا
وجاز فيه ايضا مدتخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتعليله نظر
الى عدم اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول مدخر النصيحة
مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال
او الاستقبال واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي بمعنى ان عمل اسم
الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال
اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو
في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال
بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب ابوه امس زيد
اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما
اذا كان بمعنى الماضي فشبهه للماضي معنى لا لفظا وشبه المضارع لفظا لا معنى
فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان
يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال

او للاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا كما مثلنا او غير سببي نحو زيد
ضارب وضارب لا عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع
لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظروف والجار والمجرور
مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول
المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي والشرط الثاني اعتماده على
احد الاشياء الستة وانما يشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول
على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي
من حيث هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاها باعتبار تضمنه
بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو الفعل
اولى منه ليتم ذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة
التي سيذكر فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل لان الاسناد
من لوازم الفعل او لوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد
على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات
وكذا الاستفهام من شانه ان يكون من الاحكام والعوارض دون
الذوات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في معناه اي في معنى حرف

اوضارب ابوه

النفي

النفي من اسم وفعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان امرءا
انى لم يعن الا الصالح لغير مهين نفسا بالمطامع فان مهين عمل في نفسا النصب
لاعتماده على غير ومثال الفعل هو ليس قايم الزيد من قوله وان امرءا في
مختار الصحاح المرء الرجل يقول هذا امرء صالح وهذه امراة صالحة
فاذا ادخلت الف الوصل في المذكر قلت امرء فلثلث لغات فتح الراء
في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال فيكون في اللغة الثا
معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على وزن لم يقم صفة امرءا ولغير
باللام الابتدائية المفتوحة مرفوعة على انه خبر ان ومهين على وزن
مجيب اسم فاعل من اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني
ان الرجل الذي لا يهتم الا باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل
موضع الثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم
زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على
انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعوله مقدما له اي امقيم يعني يقبلون
عذري قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره
محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما

يسال عنه

بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما في
معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من
حرفه او من الاسم نحو اين جالس صاحبك كيف مصبح ابناك وكم ماكث صديقاك
والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا اصح نحو زيد ابوه او منويا
كقوله وكم مالئ عينيه من شيء غيره فان مالئ منصوب لاعتماده على كم الخبرية
التي ليست بمبتدا اصح لكونه في الظرف نكرة وغير مخصصة بل مبتدا
منويا فانه مخصص معنى اذ الاصل كم رجل لقيت بمعنى كثيرا من الرجال
ومن هذا علم ان تخصص المبتدا او النكرة بالصفة معنى ثلثة اقسام اما بالصفة
لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب في الاناء وشخب في الارض
اي شخب فاحد او شخب من اللبن او بالصفة معنى ونية كما في الخبرية فان
الوصف منها مستتر تمام معناه وليس مقدرا بمعنى لفظها كما تقدر بمعنى شخب
لان كم لا يوصف حالا هذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء
الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان
يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في
الحال اعني في مواضع اعتماد اسم الفاعل منها على ذي الحال الاعتماد

قد يقال الخ

تقديرا

تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب
ابوه قال السيد الركن الدين العلوي بفتحتين في كبيره اسم شرح للكافية
قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله غفل عنه المصنف مقوله وزاد بعضهم على
وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب
طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف
اعم له من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو ما طالعا على الجبل وزاد
بعضهم ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قايما الزيدان وبما
ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة يعمل بالاعتماد وكذلك يعمل فيه ما يجري مجريها
كالمنسوب والاشارة مثلا كما في قولهم ما هاشمي ابوك والاسد الزيدان في تسميته الاسد
بمعنى الجري فعمل عمله وكذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول
اعني منسوب الى هاشم و هذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد عند البصريين
واما عند الكوفيين والاخفش من تعلق الاشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا
قولنا قايم زيد فقايم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدا
اي لا غير و عند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قا

فيه

بين

يوم

مبتدا، وزيدا مرفوع على انه فاعله ساد مسد الخبر والثانى ان يكون
خبرا مبتداء واما قايم الزيدان او الزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع
ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون لكونه اى لكون
قايم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك فى المطابقة المبتداء شرط
فى الخبر المشتق افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع
الضمير الى المبتداء وجايز عند الكوفيين اى قايم الزيدان والزيدون
جايز عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتداء وما بعده فاعل ساد مسد
الخبر هكذا الخلاف بعينه من غير تغير فى جاز بينهم فى عمل الظرف فى الاعتماد
وعدمه يعنى ان الظرف المستقر انما يعمل فى الاسم المظهر بعده عند البصريين
بشرط اعتماده على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على
شئ منها فالاسم الواقع بعده مبتداء مصدرا كان او غيره والظرف المقدم
خبر من الضمير المستكن فى المستقل عن عامله اذ لا فرق عند الخليل بين
الحدث وغيره فى اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك
الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اول شئ على
الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث

فهو

فهو مرفوع على الابتدائية كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش
لا يشترط الاعتماد فى اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط فى اعمال اسم الفاعل
والمفعول باحرف جر رعاية مجرورة بمد آخر وهى مصدر مضاف الى مفعوله
وهو عباراته جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى
المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل متروك بتقديره فى
رعايتى عباراته الضمير البارز المنفصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه
عايد الى الامام الفصيحة اى الخالصة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن
الغرابة نحو تكاكا وافرنقع ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلى
الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا او با
قبل الذكر وتنافر الكلمات كقولنا قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على فصل باطل فى موضعه مجرور صفة
العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح
وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة فصيحة و
المركبة مثل ما يقال كلام فى النثر وقصيدة فصيحة فى النظم ولم يجمع الفصيح
مع ان الموصوف جمع للاختصار كما مر فى المطبوط وغيرها ولم من حروف

الجازمة للفعل المضارع وهي خمسة لم نحو لم يضرب ويستعمل بالجحد المطلق
في عرف النحويين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز الاخبار في
زمان ان يقطع ولما نحو لما يضرب ويستعمل بالجحد المستغرق او جوب
اتصال نفيها بالحال وذلك لان المانع لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن
الماضي المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهو
هذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وان
الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اللام الموضوعة للامر سواء كان
امر الفاعل الغائب او المفعول الغائب اي الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او
او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة ولا الناهية اي
الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجي للمخاطب والغايب على السواء
بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد تدخل
ليفيد التاء المخاطب واللام الغيبة فيقوم اللفظ لمجموع الامرين مع
التخصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ
فلذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم مما ذكرت ان تجي صيغة المتكلم في
في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال

في تعريفه

في تعريفه انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت
مع كلامه انه لا يجي من غير تاويل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه ونهيه عنها والا
في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع ولنجب وغيره
ذلك ولهذا افسر الشريف بقول السكاكي فلتعينهما بقوله اي اذا كان
السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب عليها تعينهما اشارة الى ان صيغة
الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو
بصدد المذكور تدبر فانه نفل اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة
للجزم لان اصله اطوي بالياء المثناة كما تبين في موضعه ان حرف العلة في
آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح في آخر الفعل الغير المعتل
اللام وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفت ذكر
منصوب لانه مفعول لم اطو شيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسايلها
مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسايل اليه عايد الى الكتب الثلثة
والجار والمجرور متعلق بلم اطو الآخر من حروف الاستثناء وهي حرف
الاستثناء واواته على معنى ما بعد مستثنى في الكلام سواء كان حرفا او
اسما او فعلا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركة السين وغيرها مثل سواء

فوروده

بالكل او بالفتح وخلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى
غير ولما فرغ من قوله تهلا عليها حافظا ما موصولة يندر فعل ماض مع فاعله
جملة فعلية صلته وما فاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع صلته
منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان المستثنى ليس من
جنس المستثنى منه الذى هو ذكر والعامل اى عامل النصب في الموصول مع
الصلة الا العامل مبتداء والآخر او العامل الفعل السابق ذكر وهو
لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر
بدل البعض من الكل لان ذكر ما بدل بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال
يرد عليه ان بدل انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا
ليس كذلك وقد اعترف به قبيله حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من
الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو في العمل ح اى لم اطو ذكر شيء
الا اطوى باليا ذكر ما ندر الحذف المضاف واقامة المضاف [illegible] مقامه
في الاعراب والجار اعني يحذف متعلق بمنصوب المقدر بين [illegible] و
منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف
لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون

بدل

بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اى المضاف المحذوف ذكر وهو اى الذكر
المحذوف غير الذكر الذى هو المبدل منه لان المحذوف حرف المقدر غير الملفوظ ظ
المذكور وان اتحدا في اصل الحروف فافهم واما مجرور المحل على البدلية الثاني
ذكر شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اى لم اطو ذكر ما ندر فح يكون
الذكر الذى اورد في التفسير هو غير الذكر المذكور اولا لان البدل بتكرار
العامل ومن هذا يظهر فايدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذى هو
المبدل منه او هو بدل من المسايل في من مسايلها والعامل فيه من اى
لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر شيء مما يندر اى من المسايل التى ندرت هي فيه
في هذا السهو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء وما في مسايلها موجب في
في الجواب المنفى الذكر المتعلق بشيء هو من المسايل فرجعته في مقالته
لابن اخت خالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء
في تفصيله اولا باما هذا او في ثانيا ايضا باما واو ثم لما بقى ههنا احتمال
كون البدل من الضمير المجرور في مسايلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون
بدلا من الضمير المجرور في مسايلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون ما ندر
كتابا له مسايل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلاثة

فيكون التقدير لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب لشدته الا مسائل ما
ندر فيه جمعا اه الى ان يقال الا الكتب لنادرة وهو ظ الفساد ومنه
وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين
المضاف وهو المسائل من مسائلها والمضاف اليه فهو ما ندر بتقدير التنحية
المبدل منه اى بتقدير ازالته من البيت وهو الها في مسائلها كلها
خبر مما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا التنحية
في اللفظ حتى يلزم ما ذكر ثم على انا نفهم بعد التسليم هذا على الوجه
الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا
اما الاول فلانه لابد في غير بدل الغلط فائدة الاجمال اولا والتفسير
ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض
والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح اللباب لكونه ليس في حكم التنحية
يامتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان
في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح صراط الذين انعمت
على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة صراط الذين عن الضمير الراجع اليه
لان الضمير في عليهم يكون الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في

المغضوب

في المغضوب واما قولهم انه في حكم التنحية فايدا منهم فلاستقلال البدل بنفسه من
غير ذكر المبدل منه ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك
التنحيتين او شاع عطف على ما ندر فيما في حرف جر ما موصولة بينهم منصوب اى
لفظا بين منصوب بفتح على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور بالاضافة بين اليه عبارة
عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو استقر
وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول
اى الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي
متعلق بشاع وانتشر معطوف على شاع اى على ندر والاول اولى لقربه ولم
حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء
وهو الظرف انما الظاهر ان يقال وهما اى الساكنين الياء والزاي فيه اى
في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازيد اجنبيا صفة شيئا
الا حرف الاستثناء ما موصول كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة
فعلية صلتها كان اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله ضربا بتشديد
الياء بمعنى الجديد والابق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان ....
منصوب المحل اما على الاستثناء من لم ازد شيئا والعامل الا او لم ازد على

المخلص

.... ان قولهم انه في حكم التنحية لان المراد [illegible] في المعنى لا في اللفظ [illegible]

التنين

[illegible]

اختلاف من ذكره في لم اطوا وعلى البدلية من اشياء والعامل في فيهم الزد
دون الابل هو لنور في العلاج والجملة اعني لم ازد مع ما علقت فيه معطوفة
على جملة لم اطو فهي اما في محل الرفع ان كان فاء فنظرت عاطفة او في محل
الجزم ان كانت فاء جزائية ومباحث الاشياء طويلة لا يليق ذكرها في
هذه الاوراق لكن فيها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من
الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الجهة
بتحل المعجبة بمعنى الامتحان والتجربة وهي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا
قال قائل لفلان على عشرة دراهم فقوله عشرة مرفوع مبتدا ولفلان خبره
وعلى متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد ولو قال له على عشرة بتنوين
العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية
الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه
التصحيح هنا ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا
اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة
واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معهما ستة اخرجنا خمسة بقي ثلثة

فصار ثمانية

وادخلنا

وادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحد بقي خمسة فكل وتر منفي خارج وكل شفع
موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان يجمع
المثبت على حده ويجمع المنفي على حده ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر
والمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي
تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انتقصت
الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فان القائل لما
استثنى الا اثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لا بد ان يكون
كل مستثنى من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح و
هكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة من العشرة بقي
واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الكتاب هكذا وهو ذكرت المستثنى الثاني
بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثبات ومن الاثبات نفيا نحو قوله
على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت
بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى قال الشارح
يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له على

صار ثمانية

وخمسة

عشرة

الا تسعة والا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت
الا اثنين بعد الا اثنين الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة
بقى للازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة
بقى اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة
بقى اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة
بقى اللازم واحدا واعلم ان المستثنى المساوى عن المساوى او انقص عنه
لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة وهكذا كذلك انتهى اذا عرفت هذا
فلعدول الشارح رح انما كان لعدم عشرة الا اثنين الا ثلثة الى آخره بدون النقص
الى الواحد بناء على هذه العبارة لا يذهب عليك ان الظان ما في الكتاب
مسيلة وما ذكره هنا في الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا
واحد كما لا يخفى على المدرك المصنف فلهذا احتاج الى وجه تخريج المسئلة الثانية
ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه مبحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج
المسئلة الاولى تقريرا آخر قد لاح ببالي وجاء في خيالي قبل العثور على
ما ذكره الاعالى ثم وجدته هو المرضى عند بعض المحققين من شراح اللباب

وهو

وهو الذى حققه بقوله واعلم ان فى هذا المثال يكون الثانى من المستثنى
مستثنى من الاول ويكون المستثنى الاول الذى استثنى منه الثانى ان كان منفيا
كان الثانى مثبتا وان كان مثبتا كان الثانى منفيا ويقول وجه الضبط
ههنا او ان الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة
والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين
مثبتا الثانى ان يسقط المستثنى منه المستثنى منه ثم يضاف ما بقى من هذا المستثنى
منه الى المستثنى منه الثانى حافظا بسابقه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى
الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة عن
العشرة بقى منها الواحدة وهذا الواحد اذا ضم الثمانية مثلا عاد التسعة
فاذا اخرجت من هذه التسعة الثانية سبعة بقى اثنان واذا ضم اثنان
التسعة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقى ثلثة واذا ضم
هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة
بقى اربعة واذا اضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من
هذه الستة واحد بقى خمسة هذا وههنا فوايد اخر مهمة لا ينبغي ان تهمل وان
طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد

النفي فان وقع بعد الآ مضارع لا يشترط ان يكون فعل لما وجود النفي كاف
نحو مازيد الا يفعل فيا ول بمازيد الا فاعل فيكون خبر مبتدأ، وان وقع
بعد ها فعلا ماض يشترط ان يكون قبلها فعلا منفي كقوله تع وما يأتيهم من
رسول الا كانوا او ومعنى نفي في القسم نحو نشدتك الا فعلت فان معناه
انشاك الا فعلك فهو مستثنى مفرغا ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا
كقولك ماجاءني احد الا زيد خير فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا
كقولك مامررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد
النكرة فهي الصفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال دخول الواو
معها فتقول مامررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من
احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا
عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف من ليس الا وليس غير
خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا
يجوز اضمارا نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء
الواقع عقيب الجملة كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه
ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي رح يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح

نختص

نختص بالجملة الاخيرة وذيل بعضهم الى التوافق والبحث عنه خارج عن
الفن فان قيل فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء
واقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عندنا وهو ههنا منصرف الى الجملتين
لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله
قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية وتقدر في الجملة الاولى
استثناء آخر لدلالة الثاني عليه وتقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى
واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وترجمة على
وزن دحرجة اي تسمية الواو للعطف ترجمة فعل فاعل ومفعول وضمير
بارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت او على جملة
لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على المتفطن والذوق السليم بكتاب مجرور بالباء
متعلق بترجمة المصباح لا يخفى انه ليس اسم هذا المركب المجموع فلعل
ذكر الكتاب ههنا تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة
العام الى الخاص كخاتم فضة ليستضيء اي يستنير يعني انما تركيب بالمصباح
للاستضاءة بانواره على عظ خرجه عن الحرب جنبا تدبر واللام جارة و

ان

المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بتقدير ان ايكون الفعل
في قوة الاسم لكونه من تاويل المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستضى فعل
مضارع منصوب بها اى بان المصدرية وفاعله الضمير المستتر فيه اى في يستضى
وهو عايد الى لد بانواره متعلق ليستضى والضمير مجرور محلا لاضافة الوصف
الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانوار مسايلة اللطيفة
ومباحثه الرفيعة وفى هذا الكلام استعارة لان المص بالكناية شبه المختصر الشريفة
المختصر بالمصباح في زوال الظلمة جمع ظلمة كالجمل والجملة اما الازالة اى
ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة في المختصر فلانه مزيل لظلمة
الجهل بالممارسة متعلق بمزيل والاشتغال به وهي عطف تفسيري
وهي في الحقيقة حسن الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله
بانواره والتشبيه المذكور اى شبه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة
مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قوله قرينة لها اى مرفوع على انه خبر
بعد خبر والصفة التخييلية واما منصوب على الحالية فتقدير ويستضى
اى يفة معطوف على يستضى والضمير المستتر عايد الى الولد مغانم منصوب
على انه مفعول يستضى وهو بمعنى الغنايم جمع غنيمة واضافتها الى اثارة

اضافة

اضافة العام الى الخاص اى مغانم من اثاره فيكون اضافة بمعنى من
كما تم فضة لان المغانم المرادة فهنا هى الاثار الحاصلة من المختصر كما ان
الخاتم هو الفضة فيكون كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهو كون
المضاف محمولا موجودا ههنا والمراد بها اى بتلك الاثار الحاصلة من
المختصر مسايلة الشريفة التى هو فوق كل حسن والضمير البارز مجرور
المحل لاضافة الاثار اليه راجع الى المختصر وكسرته فعل فاعل ومفعوله
وهو اى مفعول الضمير البارز المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة
معطوفة على جملة ترجيه ومعنى كسر طويه طيا وهو ضد النشر على كسر عند
القاهر لان الثياب المغسولة اذا انتشرت طويت على كسر القصار فكان
المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوى وجعله مشتملا منصوب على حالية
والمفعول ثان الباب في الاصل باب لبيت قبل ان يسمى ههنا به
لانه لا يدخل في مسموله الا بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد
المجاوزة عنه بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء الاول
صفة العجاب هو نقيض الآخر اصله اوال على وزن افعل على راى مهموز
الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل واو

لتناسب

بقوله

واوالى اصله وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة لثقل
قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول للاستثقال في الصحاح
اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام وثانيه الاولى وجمعه اول مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات
جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار والمجرور في
محل الرفع على انه خبر مبتدا والنحوية مجرور وصفة الاصطلاحات وانما لم يقل
النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو
الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية ليست
بفعل اى فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشتق منه الفعل فاين الاسناد
قوله انه متعلق بما يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري اى
الاسناد فيه لانه لا وجود له اى للاسناد له الا فيهما اى في الفعل وفيما في
معناه ولهذا اتسعتهم يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا او في معنى فعل
ماولين مثل قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمثل مواخيك ومثل مولاك
ومملوك قلنا ان الياء فيها اى في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل

اذا

اذا التقدير حينئذ في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مختص كما شم
وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت وقلت نحوى وكما تقول شمي وبصرى
اخر ظرف فيما سلكها لصفات حتى يقول برفع الهندى الغلام على انه فاعله
في قولك رجل هندى غلامه فلا اشكال وهى اى الاصطلاحات بمعنى المصطلحات
المصطلحات ولهذا اى لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اى جيئت
بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اى الاصطلاحي وان كانت مصدر لفظا و
والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اى ذكر المصدر واراده اسم المفعول كثير كاللفظ
بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب
بمعنى المضروب ونحو ذلك وهى اى الاصطلاحات التى بمعنى المصطلحات عبارة عن
الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف والكلام
وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع والاسمية والفعلية والشرطية
والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان المركب
المشتمل على المسند والمسند اليه ولا يتاتى الا في اسمية او في فعلية واسم فان
بدلته باسم مشتق تسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم دون زيدا قايم
وهنا هل زيد قايم وما زيد قايما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو

وقايم الزيدان وما قايم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب
فان مثل هيهات الامر وما بعده من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بدئت
بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام وزيدا ضربته ويا عبد الله لان
التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب
اللب وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب الحقاهما اعتبارين اخرين
وجعلاها قسمين اخرين من الجملة وبينه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها
عن الشرط ولزم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونها بذلك الاسم
الاصلي اي الفعلية والا فان تضمن الشرط يسمونها الشرطية سواء كانت
مركبة من فعلين نحو ان تكرمني اكرمك او من شرطيتين معنى نحو ان
كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وان لزم
الاضمار فتسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ما في ظرف الظرف او مقدرا
في الجار والمجرور ويسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد
وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده صاحب العباب
في شرح اللباب قال وقوله معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون
جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك

اود خلوا

او دخلوا كان واسندوه الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة
فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف صحة الفاظ عليها اي على
تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا اي فلتوقف المباحث الآتية
عليها قدم المص هذا الباب لكا... في الاصطلاحات على سائر الابواب هذا
واردفه اي عقبه بقوله الباب رفع اي مرفوع بالابتداء الثاني مرفوع
تقديرا على انه صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف فكونه
مرفوع المحل على الخبرية للمبتدا او اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل
القياسية مجرورة صفتها ايضا اي كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب
على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي
الباب الثالث لان العوامل سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال
اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما
واحدا على الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية فهذا قياس مطرد وثمرته
قوله فهذا الكلام اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل
فعل سواء سمع من العرب ولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان انباء
نحو قوله مثلا منصوب على المصدرية اي امثل مثلا ونحو على وزن اثم صفة

فعاله

مونث ولم اى لفظ لم بجزم بضم الميم سماعى جبرا لقول قولنا وقوله منحصر
فيما يسمع من العرب صفة كاشفة السماعى وليس لكل ان تتجاوز انت
عما سمعته من العرب ولاشك ان المطرد يتحقق التقدير على غير المطرد ولان
ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن
الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر اى الشاذ فقط وقوله الخارج
صفة بعد صفة لكن ذو المطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدم
عليه قال الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية فاعرابه كاعراب
الثاني لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها
تعرف بالحس البصرى فيه بحث لان العوامل اللفظية هى الالفاظ التى هى
اصوات مخصوصة وهى ليس بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف
بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اى
العامل المعنوى اما الابتداء الرافع للمبتداء والخبر ووقوع الفعل
المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع وكون الصفة صفة لمرفوع او
منصوب ومجرور العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجيء في اخر الكتاب
في الباب الرابع ولاشك ان كل واحد منها معنى عقلى لا يعرف الا بالقلب ولاشك

في مرتبة

فعكيه
في مرتبة ما يعرف بالحس على ما يعرف بالعقل الواحد المرتبة بمعنى الفضلة لا فيعل لها في الاحساس تحرزيت عليها
العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه
هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظ
حيث يشتمل الثانى المقصود الاصلى وغيره بخلاف الاول المقصود من هذا الفن
مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفات
في الابواب في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ... يقل اللفظيات
بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما ذكرنا في الكتب المبسوطة
اى في قوله مختصراته المبسوطة ولعل المبسوطة وقعت تصحيفا من المبسوطة
لكن لابد ههنا ان يذكر وجه الحصر اى حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال
ان المبحوث عنه في هذا الباب لا يخلو من ان يكون موقوفا للمباحث الاتية فلا
يخلو اولا فالاول هو الباب الاول ان كان الثانى وهو ما لم يتوقف عليه المباحث
الاتية فلا يخلو من ان يكون البحث فيه من جهة العاملية اولا فان كان
الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول
اى ما يكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثانى والثانى اى ما يكون العامل
فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اى ما يكون العامل فيه معنويا هو الباب

الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون المبحث عنه من جهة العاملية فهو الباب
الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو
الباب الخامس الذي هو فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن
في تلك الفصول قلت [illegible] او لان [illegible] الحكم بالانحصار واما الاستقراء التي
لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور
لكن لما اعترض عليهم ههنا [illegible] آخر حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما
ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقسم مما جعله جاعل على تعدد ذلك
الاقسام كالمصباح المنقسم على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان
لم يتعلق به فهو قسم منه فيسمى بذلك الاسم الاصطلاحي اعني الاستقراء وان
تعلق فيسمى [illegible] الحصر العقلي ان بداهة العقل كافية في [illegible] فيه
[illegible] لكن يعرف ذلك الحصر بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية
[illegible] بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه بالفعل الان
الفعل لا يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخمس تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب



